A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/44/PV.99
25 October 1990

ARABIC

الدورة الرابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والتسعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد غاربا (نيجيريا)

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا : [٢٨] (تابع)

(أ) تقرير الأمين العام
(ب) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

برنامج العمل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥ .

البند ٣٨ من جدول الاعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا :

(أ) تقرير الامين العام (A/44/960 و Add.1-3)

(ب) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/44/709/Add.1)

السيد شهيد (الجمهورية العربية السورية) : تستأنف الجمعية العامة الآن جلساتها للنظر في تقرير الامين العام بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي . وإن هذا الاجتماع يتزامن مع تطور الاحداث في جنوب افريقيا وخاصة الهجمة العنصرية الحالية التي يدفع بها نظام جنوب افريقيا العنصري الى الواجهة بهدف توتير الأوضاع الى درجة الصراع الدموي الذي شهدت ساحة البلاد صورته المريرة في الايام السابقة عن طريق افتعال معارك دموية بين السكان الاصليين للبلاد في محاولة لاقحام البلاد في حرب أهلية تشغلهم عن متابعة النضال العادل ضد نظام الفصل العنصري البغيض ، هذا النضال الذي يحظى بتأييد عالمي واسع النطاق عبرت عنه الامم المتحدة في قراراتها المتعددة التي أدانت فيها نظام الفصل العنصرى والعنصرية وأقرت فيه حق شعب جنوب افريقيا في ازالة الاطر العنصرية واقامة دولة موحدة ديمقراطية غير عنصرية ، كما أكدت الجمعية العامة أكثر من مرة أن سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا العنصرية تشكل انتهاكا جسيما لمقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة وكرسته باتفاقية دولية وفي العديد من قراراتها بوصفه جريمة بحق الانسانية .

ومن المؤكد أن العنصريين البيض في جنوب افريقيا يشجعون استمرار الاوضاع التي تؤدي الى المزيد من اراقة دماء السكان الاصليين للبلاد خصوصا في الوقت الذي أعلنوا فيه تعليق الكفاح المسلح ضد العنصريين البيض في محاولة لخلق مجتمع ونظام ديمقراطي يقوم على المساواة ، ولكن العنصريون البيض يأملون الى المحافظة على الأوضاع العنصرية التي تخدم مصالحهم عن طريق اذكاء المواجهة بين السكان الاصليين وهو ما يحدث فعلا منذ الثالث عشر من آب/أغسطس الماضي في موجة عنف أودت بحياة

سبعمائة وواحد وثلاثين شخصا على الاقل من الوطنيين الافارقة اضافة الى آلاف الجرحى والمشردين واحراق مئات البيوت ونهبها مما زاد من معاناة وآلام السكان الاصليين خاصة في الوقت الذي تفيد فيه آخر احصائية عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للسكان الاصليين أن أكثر من ثلثيهم والذين يبلغ اجمالي عددهم ٢٨ مليون نسمة ما زالوا يعيشون على دخل أدنى قلما يوفر لهم ضرورات الحياة حيث يموت آلاف الاطفال من سوء التغذية والامراض السائدة هناك ، وأن معدل الوفيات بين أطفال السكان الاصليين يصل الى ١٢٥ من كل ألف بينما هذا المعدل لا يتعدى ١٥ طفلا من البيض وتفيد الاحصائيات أيضا أن نسبة البطالة تبلغ ٣٥ في المائة في صفوف السكان الاصليين الذين يستخدمهم البيض كمصدر للعمالة الرخيصة .

ومما يؤكد ضلوع الحكم العنصري في تأجيج العنف عدم تدخل قوات الشرطة إلاّ شكليا ، الامر الذي دعى المناضل الافريقي مانديلا الى القول بهذا الشأن : "ان الحكومة اما انها فقدت السيطرة على قوات الشرطة أو أن قوات الشرطة تقوم بما تريد الحكومة منها أن تقوم به ، فالتطورات الاخيرة التي شهدتها مدن جنوب افريقيا والمجازر التي ارتكبها النظام العنصري كالتي حدثت في آذار/مارس الماضي في سيبوكينغ تؤكد أن الافعى تغير جلدها لا طبعها فما يحدث يفضح النوايا الحقيقية للنظام العنصري البغيض الذي لن يتخلى ولم يتخل عن عنصريته مهما تغيرت الظروف وعلى هذا الاساس لابد أن يستمر نضال مواطني جنوب افريقيا العادل ولابد أن يلقى هذا النضال دعم الشعوب المتطلعة الى الحرية .

وفي هذا الاطار فإن الاوضاع في جنوب افريقيا لم تتجه بعد في الاتجاه الذي رسمه شعب جنوب افريقيا وبدعم من الامم المتحدة . فتقرير الامين العام قيد النظر الآن الوارد في الوثيقة A/44/960 يشير بوضوح الى أنه "من بين التدابير الخمسة التي اقتضاها الاعلان لاجل تهيئة مناخ يسمح بالنشاط السياسي الحر ، جرى فقط تنفيذ التدبير المتعلق برفع الحظر المفروض على الاحزاب والحركات السياسية" (A/44/960 ، الفقرة ١٢) ، وهذا يوفر لنا الدليل القاطع على أن التغيرات التي يجوز أنها قد جرت في جنوب افريقيا لا يمكن إطلاقا اعتبار أنها تشكل تغييرا عميقا لا رجعة عنه .

إننا نؤيد تماما ملاحظات مجموعة الدول الافريقية الواردة في الوثيقة (A/44/972) بشأن تقرير الامين العام قيد النظر الآن . لقد اتصفت هذه الآراء بالموضوعية والواقعية وساعدت الدول الاعضاء في تقييم تقرير الامين العام من حيث أنها وضعت الامور في نصابها الصحيح . فمن بين الامور التي أظهرتها هذه الآراء وبحق ، حقيقة أن التقرير لا يتناول المسألة البالغة الاهمية المتمثلة فيما يلزم القيام به لضمان امتثال هذا النظام للاعلان ، كما أنه يتجاهل كلية أدوار حركات التحرير والمجتمع الدولي في تركيز الضغط على هذا النظام .

كما أظهرت ملاحظات مجموعة الدول الافريقية أن التقرير يعطي أهمية لا مبرر لها لآراء نظام الحكم في جنوب افريقيا على نحو يضر بآراء حركات التحرير التي يشار اليها دوما بأنها "مزاعم" أو "ادعاءات" أو "اتهامات" (الفقرة ٤-٢ من الوثيقة) . كما أظهرت أيضا ملاحظات مجموعة الدول الافريقية أن نهج التقرير في عرض مختلف النقاط لم يكن مفيدا بشكل عام وأنه يسكت بصورة سافرة عن الآثار التي رتبتها الجزاءات على النظام ويحرم الجمعية العامة من فرصة ثمينة لتقييم امتثال الدول الاعضاء لمتطلبات الإعلان وبخاصة ، الاحتفاظ بالجزاءات ضد النظام .

وفي هذا الصدد فإنه تجدر الاشارة الى أن تقرير فريق الرصد التابع للجنة المخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية والمعنية بالجنوب الافريقي (الوثيقة A/44/963) قد بيّن بوضوح أنه لم "يحدث أي تغيير أساسي أو تغيير يتعذر الغاؤه في

جنوب افريقيا . وما تسمى بالتغييرات التي جعلت بعض أعضاء المجتمع الدولي يعتقدون أنه ينبغي تخفيف الضغوط المفروضة ضد نظام الفصل العنصري ، لا تبرر هذا الاعتقاد . وعليه ، فإن الإقامة المؤقتة الاخيرة للسيد دي كليرك وما قدمه من اقتراحات لتخفيف الجزاءات وغير ذلك من التدابير المتخذة ضد نظام الفصل العنصري هي بمثابة تقديم مكافأة سابقة لأوانها الى السيد دي كليرك ، وتعريض عملية تهيئة المناخ اللازم للمفاوضات للخطر" .

إننا نؤيد مجموعة الدول الافريقية فيما خلصت اليه في ملاحظاتها من أنه من غير الممكن تهيئة المناخ للمفاوضات ما لم يمتثل النظام امتثالا تاما لمقتضيات الاعلان ومن الواضح بجلاء اليوم ، أنه من غير الممكن بلوغ هذا الهدف إلا عن طريق تكثيف الجزاءات المفروضة دوليا على النظام العنصري وعدم تخفيفها لانها تبقى الأداة الفعالة لإلغاء نظام التمييز العنصري حتى يتمكن شعب جنوب افريقيا من نيل حقوقه المشروعة كاملة ، وهذا ما أكده المناضل الافريقي مانديلا بقوله "إن العقوبات يجب أن تبقى مفروضة طالما أن الهدف من فرضها لم يتحقق بعد" .

إننا ندين بشدة سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا العنصرية بوصفها أبشع أشكال التمييز العنصري ، كما ندين سياسة زعزعة الاستقرار في الجنوب الافريقي التي يقوم بها النظام العنصري في جنوب افريقيا من أجل حماية سياسته وضمان بقائه . كما أننا نضم صوتنا بقوة الى مناشدة الدول الافريقية للأمين العام والمجتمع الدولي ، تكثيف جهودها من أجل التنفيذ التام لإعلان الجمعية العامة المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي .

إن سورية انطلاقا من سياستها المبدئية الثابتة المناهضة للفصل العنصري الذي يشكل أبشع الشرور التي عانت الإنسانية منها ، تؤكد دعمها اللامحدود لكل عمل أو إجراء من شأنه أن يسهم في تخليص الشعوب ضحية الفصل العنصري من هذا الشر البغيض . إننا نؤكد من جديد تضامننا الكامل مع شعب جنوب افريقيا في نضاله ضد نظام الفصل العنصري انطلاقا من إيماننا بوحدة النضال العربي الافريقي ، فكما يعاني الاشقاء

الافارقة من النظام العنصري للاقلية البيضاء في جنوب افريقيا ، كذلك يعاني أبناء شعبنا العربي في الاراضي العربية المحتلة من النظام العنصري الصهيوني وممارساته في فلسطين المحتلة والاراضي العربية المحتلة الاخرى . وبهذه المناسبة نذكّر بالموقف الشجاع للزعيم الافريقي مانديلا المؤيد للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والمندد باحتلال النظام العنصري في تل أبيب للاراضي العربية المحتلة والذي أعلنه من منصة الامم المتحدة هذه وفي محافل أخرى .

إن التعاون بين النظامين العنصريين اللذين يتمتعان بتأييد دولة عظمى بسبب دورهما الوظيفي الواحد يمثل بكل تأكيد عائقا شديدا أمام العمل الدولي الجماعي من أجل تحقيق الهدف المعلن الخاص بالقضاء على الفصل العنصري وتشجيعا للنظام العنصري في جنوب افريقيا على الاستمرار في انتهاج سياسة الفصل العنصري . وأود أن أستشهد هنا بما قاله مقرر اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري السيد فيرندرا غوبتا في معرض تقديمه لتقرير اللجنة الاخير المعني بالتطورات الاخيرة المتصلة بالعلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، "واللجنة الخاصة ترى أنه على الرغم من بيانات حكومة اسرائيل المتكررة بأنها قلصت علاقاتها مع جنوب افريقيا فإن التعاون لا يزال مستمرا دون هوادة خصوصا في المجال العسكري . ويبدو أن اسرائيل مستمرة في توريد التكنولوجيا العسكرية الى جنوب افريقيا ، وهكذا فإن حالة اسرائيل من وجهة النظر هذه حالة فريدة" . (A/44/PV.46 ، ص ٣٣)

ويسعدني بهذه المناسبة أن أعبر عن عظيم امتنان وفد بلادي للجنة الخاصة لجهودها الدؤوبة في مناهضة أبشع جريمة بحق الإنسانية ونعرب في الوقت نفسه عن محبتنا واحترامنا لرئيسها سعادة السيد ابراهيم غمباري وعن سعادتنا وارتياحنا للعمل الى جانبه وتحت قيادته الماهرة .

إن الإسهام في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تحرير الجنوب الافريقي من الاضطهاد العنصري وإقامة دولة موحدة ديمقراطية غير عنصرية في جنوب افريقيا واجب على البشرية جمعاء . وإننا نتطلع قدما الى هذا اليوم الذي سيتحقق فيه ذلك .

السيدة شان هنغ شي (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في البداية أن أعرب عن بالغ سرور وفدي لرؤيتكم ترأسون هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة . ويرجع ذلك الى أنكم وبلدكم ، نيجيريا ، قد قمتما بدور قيادي في جهود المجتمع الدولي للقضاء على نظام الفصل العنصري الآثم . ويود وفدي أيضا أن يشكر الامين العام على تقريره بشأن تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة .

وفي الأشهر التسعة التي انقضت منذ اعتمدت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة الإعلان ، شهدنا العديد من التطورات الجديدة في جنوب افريقيا . فقد أطلق سراح السيد نيلسون مانديلا وعديد من رفاقه في المؤتمر الوطني الافريقي من سجنهم الذي دام طويلا . كما رفع الحظر المفروض على المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا والحزب الشيوعي في جنوب افريقيا وعن ٣٣ منظمة أخرى . وألغيت بعض جوانب قوانين الطوارئ ، كما أن أوامر فرض القيود على الأفراد قد رفعت ، وأوقفت أحكام الإعدام الى أن يتم اعتماد اجراءات استعراضية .

وفي حين أن هذه التدابير مشجعة ، علينا أن نوجه الى أنفسنا سؤالا أكبر وهو هل تمضي جنوب افريقيا بقوة الآن على طريق التغيرات الجذرية التي لا يمكن عكس اتجاهها ، أم أن التدابير التي اتخذت حتى الآن لا تشكل إلا خطوة تكتيكية أخرى من جانب نظام بريتوريا لكي تتساهل في المسائل الصغرى للفصل العنصري دون تفكيك دعائمه . وسيكون إمتثال جنوب افريقيا - لإحكام الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ، الذي يعبر عن توافق جماعي في آراء المجتمع الدولي بشأن كيفية إزالة الفصل العنصري عن طريق حل تفاوضي ، بمثابة اختيار دافع لاتجاه جنوب افريقيا . ولهذا فمن المهم أن

ندرس بدقة التطورات التي جرت في الاشهر التسعة الماضية قبل أن نقبل التغيرات التي حدثت في جنوب افريقيا على ما هي عليه .

وللاسف ، فإن ما يتضح من تقرير الامين العام ومن تقرير فريق الرصد التابع للجنة المخصصة للجنوب الافريقي التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية أن حكومة جنوب افريقيا يتعين عليها أن تنفذ كل التدابير التي يطالب بها الإعلان المتعلق بالفصل العنصري . وقد ذكر الامين العام في تقريره أنه من بين التدابير التي يطالب بها الإعلان لايجاد جو مناسب للنشاط السياسي الحر ، لم تنفذ بالكامل إلا التدابير المتعلقة برفع الحظر عن الاحزاب والحركات السياسية . وثمة تدابير أخرى لم تنفذ إلا تنفيذا جزئيا . وحتى عندما أطلق سراح السيد مانديلا وغيره من زعماء المؤتمر الوطني الافريقي فمازال كثيرون من المسجونين السياسيين يعانون في سجون جنوب افريقيا . وحتى مع رفع الحظر المفروض على المؤتمر الوطني الافريقي وغيره من المنظمات ، مازالت مجموعة كبيرة من القيود والقوانين التي تحد من حرية الاجتماع لهذه المنظمات وتمنعها من التنظيم بحرية قائمة . وحتى بينما توقف حالات الإعدام ، مازالت المحاكمات والاعتقالات السياسية ماضية دون هوادة في ظل وفرة من التشريعات القمعية والقانون العادي .

وفي ضوء هذه الحالة ، يمكننا أن نفهم لماذا ذكر السيد مانديلا ما يلي عندما خاطب اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في ٢٢ حزيران/يونيه :

"لم يجر تنفيذ أي من المبادئ المبينة في الإعلان لتوفير ما وصفه الإعلان بحل لمسألة جنوب افريقيا يكون مقبولا على الصعيد الدولي . وبالمثل ، لم يتحقق بعد ما ارتاه الإعلان من تغيرات عميقة غير قابلة للرجوع فيها" .

(A/44/960 ، المرفق السادس)

وقد حدث مؤخرا ترد شديد في الحالة في جنوب افريقيا . وهناك تقارير عن استمرار العنف في البلدان السوداء مما أدى الى وفاة عدد كبير من الاشخاص ، الامر الذي يدعو الى القلق الشديد . ويؤيد وفدي الرأي الذي أعربت عنه اللجنة الخاصة

لمناهضة الفصل العنصري في ٢٩ آب/أغسطس ومفاده أن العنف الحالي في البلدات هو نتيجة مباشرة لسياسة الفصل العنصري ، الى سياسة الأوطان ونظام هجرة العمالة ، مما زاد من التوتر في مجتمعات السود . كما يبين تقرير الأمين العام أن قدرا من هذا العنف يمكن أن يعزى الى أنشطة الشرطة وقوات الأمن . وثمة دلائل على أن الشرطة لم تكن محايدة في أدائها لوظائفها . ومن المهم أن تعتمد حكومة جنوب افريقيا تدابير فعالة لإنهاء العنف وضمان نزاهة الشرطة في هذه الحالة . ويمكن أن تقضي النتائج على إمكانية التوصل الى نهاية قائمة على التفاوض للفصل العنصري ، لو سمح باستمرار هذا العنف دون ضابط .

ومن المهم أن نضع في الاعتبار أيضا أنه في حين أن حكومة جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي قد بدآ في الحوار ، فليس هناك دليل واضح حتى الآن على أن نظام بريتوريا على استعداد لأن يقبل حق كل سكان جنوب افريقيا في الاشتراك في حكم وادارة البلاد على أساس حق التصويت للجميع الذي يمارس في النظام الانتخابي القائم على أساس صوت واحد لشخص واحد ، وفي ظل سجل واحد للناخبين . وبدلا من ذلك استمعنا الى قادة حكومة جنوب افريقيا يبشرون "بحكومة تقوم على توافق الآراء" ويصرون على الحاجة الى المحافظة على "حقوق المجموعات" . وما ذلك إلا تعبير لطيف عن السياسة القائمة على العرق . وبعض هذه الحقوق تتعلق برفض حكم الأغلبية .

إن المؤتمر الوطني الافريقي قال إنه سيرفض أي مقترح دستوري يقوم على أساس مفهوم الجماعات . ونحن نستطيع أن نتفهم سبب ذلك . إن ذلك وسيلة أخرى للإبقاء على الفصل العنصري أنه فصل عنصري تحت اسم آخر .

بإيجاز ، إن وفد بلادي لئن كان يسلم ببعض التدابير الجريئة التي اتخذتها حتى الآن حكومة جنوب افريقيا ويرحب بها ، فإنه يشعر بأنه لم تحدث بعد تغيرات أساسية في جنوب افريقيا من شأنها أن تجعل عملية إزالة الفصل العنصري عملية لا رجعة فيها . فالتغيرات التي أجراها الرئيس دي كليرك حتى الآن هي أساسا مجرد تخفيف في تنفيذ بعض الانظمة الامنية وقوانين العزل العنصري . ولم توفر أي تحرك صوب المسألة التي تتصدر الآن جدول الاعمال ألا وهي السلطة السياسية . وكما ذكر السيد بروس نيلان وهو كاتب كبير في مجلة "تايم" ، في عدد أخير من مجلة "الشؤون الخارجية" .

"إن نيته - أي السيد دي كليرك - تنطوي على ثلاثة أهداف هي (أ) إظهار الاصلاح بمظهر واضح للغاية من أجل التأثير على العالم ؛ و (ب) إلقاء مسؤولية التأخير على عاتق المؤتمر الوطني الافريقي ؛ و (ج) جر الزعماء السود 'المعتدلين' ومن يعتبرهم أغلبية هادئة الى مفاوضات بشروطه .

"فدي كليرك يأمل في أن يتجنب المزيد من الجزاءات - اذا استطاع - لكنه سيواجهها اذا فرضت بدلا من المساومة على ما يرى أنه لا يقل عن بقاء عشيرته الافريكان" .

إن الاستنتاجات التي يخلص اليها من هذه الملاحظات واضحة ، وهو أنه ما لم تتخذ حكومة جنوب افريقيا خطوات أساسية لا رجعة فيها لتفكيك نظام الفصل العنصري ، يتعين على المجتمع الدولي أن يؤيد فرض الجزاءات ضد نظام بريتوريا لحين اتخاذها لهذه الخطوات . ومن الحقيقي أن الجزاءات الدولية تؤدي الى إرغام حكومة جنوب افريقيا على رفع الحظر عن شتى المنظمات وعلى إعلانها عن استعدادها للدخول في حوار مع ممثلي الغالبية السوداء . إذ أن إزالة الضغط الدولي في هذا الوقت من شأنها أن تكون بمثابة إزالة للضغوط الحيوية التي يمكن أن ترغم حكومة جنوب افريقيا على إنهاء الفصل العنصري .

إن سنغافورة ، الى جانب الدول الاخرى الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا "الآسيان" ملتزمة بالاستئصال التام لشائبة الفصل العنصري . وقد قام وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا في اجتماعهم الاخير الذي عقد في تموز/يوليه الماضي ، بالترحيب بإطلاق سراح السيد مانديلا ورفع الحظر عن المنظمات المناهضة للفصل العنصري وأعربوا ، في الوقت نفسه ، عن الرأي القائل بأن العوائق التي تحول دون الإزالة الكاملة للفصل العنصري لا تزال موجودة . ووافق وزراء خارجية "الآسيان" على أن الجزاءات التي فرضها المجتمع الدولي على جنوب افريقيا كانت هي السبب في دفع نظام بريتوريا الى طاولة المفاوضات . وفي هذا الصدد ، وافق وزراء خارجية الآسيان أيضا على ضرورة مواصلة الجزاءات الى أن تصبح عملية إزالة الفصل العنصري عملية لا رجعة فيها .

وفي الختام ، يود وفد بلادي أن يحث جنوب افريقيا على أن تنفذ دون قيد أو شرط الشروط المسبقة المنصوص عليها في الإعلان الخاص بالفصل العنصري من أجل تهيئة المناخ اللازم لاجراء مفاوضات تفضي الى وضع دستور لجنوب افريقيا متحدة ديمقراطية غير عنصرية .

السيد أودوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : سيدي ، إنه لمن دواعي ارتياحي العظيم أن أرحب بكم مرة أخرى في هذا المنصب السامي منصب رئيس الجمعية العامة . ويود وفد أوكرانيا أن يتمنى لكم غاية النجاح في أنشطتكم القادمة .

اليوم على وجه التحديد ، يكون قد انقضى تسعة أشهر على اعتماد الإعلان التاريخي المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، هنا في هذه القاعة وبين هذه الجدران . ومن ثم يكون من الطبيعي بالنسبة لنا أن نتساءل ما اذا كانت هذه الفترة كافية لتقييم تنفيذه ؟ فالجمعية العامة ، في الإعلان الذي اعتمدته في دورتها الاستثنائية ، لم تحدد عن عمد موعدا نهائيا لتهيئة الظروف اللازمة للمفاوضات أو لإجراء هذه المفاوضات بين حكومة جنوب افريقيا وممثلي غالبية السكان

هناك ، إدراكا منها للصعوبات الكامنة في حل واحد من الصراعات المزمنة في القارة الافريقية . وفي رأينا أن الماضي القريب والاحداث الجارية في الجنوب الافريقي يمكنان من تقييمها الصحيح لتحديد اتجاهات تطور العملية الجارية وملاحظة الدور البناء للإعلان الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة . إننا نستطيع اليوم أن نعلن - على مسؤوليتنا الكاملة - إن الاسس قد أرسيت لوضع كل التدابير الضرورية لتهيئة المناخ اللازم للمفاوضات موضع التنفيذ . إذ تم التأكيد عن حق تماما في تقرير الامين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي (A/44/960/Add.2) على أن بعض تلك التدابير قد نفذ بالكامل والبعض الآخر نفذ جزئيا .

فحكومة دي كليرك قد أظهرت بعض الاستعداد للحوار ، ورفعت الحظر عن أنشطة الحركات والاحزاب السياسية وأطلقت سراح نيلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين وبدأت الاتصالات بممثلي المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا بهدف دعوة مؤتمر الوحدويين الافريقيين للمشاركة في المفاوضات . بيد أن الهيكل الاساسي - وأود أن أؤكد على ذلك بصفة خاصة - لسياسة الفصل العنصري وممارسته لم يفكك بعد . فالتشريع التمييزي ما زال قائما في البلد وهو إحدى العقبات الرئيسية في طريق التغيرات الديمقراطية في جنوب افريقيا . وفي هذا السياق ، أود أن أطلب من حكومة جنوب افريقيا أن تنفذ كل التدابير الواردة في الإعلان تنفيذا كاملا وذلك من أجل تهيئة المناخ المناسب لإجراء مفاوضات بناءة ولإيجاد حل عملي للمسائل المتعلقة بإقامة دولة واحدة ديمقراطية غير عنصرية .

وكما ذكرت توا ممثلة سنغافورة التي سبقتني في الكلام ، إن تفشي أعمال العنف ، خاصة في الآونة الاخيرة ، قد ألقى بظلاله الكئيبة على الماضي القريب بما تضمنه من بعض العمليات الايجابية . فالقتال الداخلي في بعض البلدات في جنوب افريقيا قد أودى بحياة مئات البشر ، كما تسبب في جرح وتشويه مئات آخرين . وحاولت حكومة دي كليرك أن تبقى بعيدة عن الاضطرابات وألاّ تزجّ بنفسها فيها لكن عندما تدخلت تواترت على نحو متكرر أعمال الشرطة المؤلمة بصفة خاصة .

ومن الواضح أن تفشي أعمال العنف وعواقبها يمكن أن تخلق صعوبات جمة بالنسبة لعملية التسوية السياسية . ولا يمكننا إلا أن نرى أن جذور أعمال العنف الحالية إنما تتغذى على هياكل الفصل العنصري التي لا تزال قائمة بأفكارها اللاإنسانية الضارة الخاصة بالتنمية المنفصلة للأعراق وما يصحبها من اجحافات اجتماعية بالغة بالنسبة لأهالي البلد المقهورين . وأوكرانيا تتشاطر القلق المعرب عنه في تقرير البعثة التي أوفدها الأمين العام الى جنوب افريقيا في الفقرة التي يرد بها أنه :

"ما زالت قوانين الفصل العنصري ، والأنظمة الأمنية القمعية ، واستمرار العنف ، بما فيه العنف السائد في ناتال ، تؤثر سلبا على الاستقرار المحلي وعلى إحساس شعب جنوب افريقيا بالأمان والرفاه . وطالما استمرت المواقف العنصرية وبقيت هياكل نظام الفصل العنصري على الصعيد المحلي ، اعترضت الصعوبات عملية التغيير" . (A/44/960/PV.57 ، فقرة ٣٥٤) .

ويبين تقرير الامين العام والاحداث التي تقع في جنوب افريقيا أن العملية السياسية التي تستهدف القضاء على نظام الفصل العنصري لا تزال في مراحلها الاولى ، ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله في هذا المجال من جانب الاطراف المعنية والمجتمع الدولي على حد سواء . ويبدو لنا أن مهمة المجتمع الدولي ، وفي المقام الاول الامم المتحدة والجمعية العامة ، تتمثل في العمل بكل الوسائل المتاحة على التعجيل بوضع نهاية لعصر الفصل العنصري ، سواء أكان ذلك باتخاذ توصيات أو بالعمل المتضافر . وما زلنا مقتنعين بأن الجزاءات هي أفضل الوسائل السلمية وأكثرها فعالية لممارسة الضغط على نظام الفصل العنصري بغية استئصال شأفة نظام القمع العنصري في الجنوب الافريقي . ولا بد من أن نلاحظ أن الجزاءات الحالية ليست شاملة ، إلا أنها من ناحية نطاق تطبيقها وفيما يتعلق بالمشتركين فيه فإنه يمكن اعتبارها فعالة بشكل كاف لإجبار نظام الفصل العنصري على التخلي عن ممارساته المشينة في القمع العنصري . إن الحظر الالزامي على إمدادات الاسلحة ، والحظر الاختياري على إمدادات النفط والمنتجات البترولية ، والمقاطعة المفروضة على العلاقات الثقافية والرياضية مع بريتوريا ، الى جانب الاهمية الحاسمة للمقاومة التي يخوضها شعب جنوب افريقيا المقهور - كل ذلك أجبر نظام بريتوريا على بدء عملية تفكيك أوصال الفصل العنصري . ومما يشغل بالنا في نفس الوقت أن دولا معينة تبذل محاولات لإضعاف أثر الجزاءات المفروضة على بريتوريا ، متذرعة بحجج لا أساس لها مؤداها على حد قولها أن تلك الجزاءات لا تؤدي إلا الى زيادة تشدد الدوائر الحاكمة في جنوب افريقيا ، فضلا عن كونها تزيد من معاناة السكان الاصليين . ونحن لا نستطيع قبول هذه الحجج . بل انه على العكس من ذلك ، لدينا اقتناع عميق بأن رفع الجزاءات ، أو حتى تخفيضها جزئيا في المرحلة الحالية ، أمر يهدد بإبطاء التحرك صوب إحداث تغيرات ديمقراطية في جنوب افريقيا . ونحن مقتنعون أيضا بأننا بحاجة الآن الى تنفيذ أكثر صرامة للقرارات التي تمت الموافقة عليها وخصوصا الاهداف التي وردت في الاعلان المتعمد في الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة . ويؤكد هذا الاعلان على الحاجة إلى :

"العمل على ألا يخفف المجتمع الدولي من شدة التدابير القائمة الرامية الى تشجيع نظام الحكم في جنوب افريقيا على القضاء على الفصل العنصري ، إلى أن يظهر دليل واضح على حدوث تغييرات عميقة لا رجعة فيها" . (A/RES/S-16/1 ، المرفق ، الفقرة ٩ (د))

ويبرد موقف اوكرانيا بشأن هذه المسألة في رد حكومة بلدي المنشور في المرفق الثاني من تقرير الامين العام . ولن أخوض في تفاصيل أخرى الآن .

وختاما ، أود أن أخلص الى نتيجة ، ربما كانت هي النتيجة الرئيسية بالنسبة لوفد بلدي ، مؤداها أن الاعلان المعتمد في الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة أصبح واحدا من أهم الصكوك التي اعتمدتها الامم المتحدة فيما يتعلق بمشكلة استئصال الفصل العنصري . فهو يعتبر وثيقة برنامجية تشكل خطا توجيهيا واضحا لتدابير متفق عليها يتخذها المجتمع الدولي لتحقيق أهدافه . وتتضح الاهمية الدائمة لهذه الوثيقة للمجتمع الدولي وأيضا لشعب جنوب افريقيا المناضل على حد سواء . ويوضح الاعلان المبادئ الاساسية لنظام دستوري جديد ، والظروف الضرورية والمبادئ التوجيهية اللازمة للمفاوضات ، وبالتالي أصبح يمثل البرنامج والحافز المنشط للتغيرات الديمقراطية في جنوب افريقيا . وتؤيد اوكرانيا التنفيذ الدقيق لكل أحكام الاعلان ، وتعزيز دور الامم المتحدة في التسوية السلمية للصراع في جنوب افريقيا . وترى أن مهمة المجتمع الدولي هي أن يبذل قصارى جهده لتشجيع القضاء السريع على الفصل العنصري من خلال الحوار الذي يجري على مستوى الوطن وتشترك فيه كل الاطراف المعنية .

وأود في النهاية أن أعرب عن الامل في أن تؤدي روح النقاش التي سادت في هذه القاعة ، والواقعية فيما يتعلق بتقييم الاحداث واحتمالات تطورها في جنوب افريقيا ، والنهج البناء الذي تتبعه كل الوفود الى تمكين الجمعية العامة من أن تعتمد اليوم بتوافق الآراء مشروع القرار ذا الصلة بشأن هذا البند من بنود جدول الاعمال .

السيد اليادييس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن امتناننا وتقديرنا العميق للأمين العام للأمم المتحدة لتقريره المعروض علينا بشأن الحالة في جنوب افريقيا والتطورات الحادثة فيها في الأشهر الستة الأولى من العام الحالي . فهو يقدم صورة شاملة ودقيقة بطريقة متوازنة للعملية السياسية الهامة الجارية حاليا في جنوب افريقيا . وهذا انجاز لا يستهان به نظرا لتعقد الحالة وللتحرك السريع للأحداث . حقا إنه إنجاز طيب يستوجب الاشادة بالجمعية العامة .

وأود أيضا أن أثني باسم وفد بلدي على الأمين العام للبيان الذي ألقاه أول أمس مستكملا تقريره وموردا بعض الملاحظات الهامة عن الأحداث التي وقعت بعد إعداد ذلك التقرير .

وتشاطر حكومة بلدي تماما الرأي الذي خلص إليه وتصادق عليه الذي مؤداه أنه على الرغم من أنه كانت تجري عملية لإزالة الفصل العنصري بالمفاوضات أو بالتدابير التي تتخذها جنوب افريقيا ، فإنه لا يزال يتعين تنفيذ كل التدابير الضرورية الأخرى التي نصت عليها الجمعية العامة في اعلانها الصادر في كانون الأول/ديسمبر الماضي . ومن هذه التدابير الإفراج عن جميع السجناء والمحتجزين السياسيين ، وإنهاء حالة الطوارئ في كل أنحاء البلد ، وإلغاء كل التشريعات التي تستهدف إعاقة الأنشطة السياسية ، وإزالة القوات من البلدات ، ووقف كل المحاكمات السياسية وعمليات الإعدام السياسية .

وبالرغم من أنه لا يزال يتعين عمل الكثير ، فإننا نشعر بتشجيع كبير إزاء التطورات الايجابية التي حدثت في جنوب افريقيا خلال العام الحالي نتيجة للسياسة الحاسمة والجسورة التي ألزم الرئيس دي كليرك حكومته باتباعها ، مما مهد السبيل لإزالة نظام الفصل العنصري ، وكذلك نتيجة لروح المصالحة والشهامة التي أبداها نائب رئيس الحزب الوطني الافريقي لجنوب افريقيا السيد نيلسون مانديلا ، والقيادات الأخرى للسود ، التي تعهدت بشجاعة ، رغم تجربتها المريرة التي عانت فيها الكثير من الظلم

والقهر ، بأن تلتزم بالعملية السلمية لاستئصال شأفة كل الآثار المتبقية من نظام الفصل العنصري ولبناء مجتمع ديمقراطي لا عنصري يحل محله .

ومع ذلك ، فإننا لا نستطيع التغاضي عن الحقيقة التي مفادها أن أمامنا طريقا طويلا ووعرا مليئا بالعقبات والأخطار المجهولة في كل درب من دروبه . فهناك مقاومة خطيرة للتغيير من جانب بعض الجهات تقترن بهياكل الفصل العنصري التي مازالت راسخة بموجب التشريعات الحالية ، بالاضافة الى الصعوبات والتحديات الحالية ، التي يتعين التصدي لها بطريقة حاسمة وبروح المسؤولية .

ولا تزال مسألة العنف في بلدات جنوب افريقيا تمثل مصدرا يثير القلق البالغ لنا جميعا . ونظرا لأن كل يوم يجلب معه أنباء جديدة عن المزيد من اعمال القتل والتدمير ، فإننا نشترك في إحساس متزايد بالحزن والألم . وبالرغم من أن المسؤولية الرئيسية عن حفظ النظام والقانون تقع على عاتق حكومة جنوب افريقيا ، فإنه ينبغي لكل الأطراف المعنية أن تساهم بإخلاص في التوصل الى نهاية سريعة لدائرة العنف المتصاعد .

وينبغي القيام بهذه المهمة على نحو عاجل وبقوة لأن توفير جو يسوده السلم والطمأنينة يعتبر من العوامل الضرورية لتهيئة المناخ السليم للمفاوضات .

وعلى الجانب الإيجابي ، لاحظنا مع الارتياح أن الاتصالات المبكرة بين حكومة جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، في اجتماعهما في بريتوريا في ٦ آب/اغسطس ، تمخضت عن نتيجة ناجحة ، وهو ما أفصح عنه إعلانهما المشترك . ونحن على ثقة بأن مختلف الاتفاقات التي وردت في تلك الوثيقة ستعزز ، بتنفيذها ، من احتمالات إجراء مفاوضات موضوعية تشترك فيها جميع الأطراف المعنية .

نرحب أيضا ، مع عميق الارتياح ، بتعليق الكفاح المسلح ، وفق ما أعلنه المؤتمر الوطني الافريقي ، باعتبار ذلك خطوة هامة نحو تحقيق تسوية سلمية تفاوضية .

أما وقد وجدنا أنفسنا في منعطف حرج ، فمن الضروري أن نتخذ مزيدا من تدابير بناء الثقة لإفساح المجال للتقدم غير المنقطع الذي يؤدي في نهاية المطاف الى قيام مجتمع موحد وغير عنصري وديمقراطي في جنوب افريقيا . إن حكومة جنوب افريقيا تعهدت بالتزامات معينة تتعلق برفع حالة الطوارئ في ناتال والغاء تشريعات تمييزية أخرى ، ولكن معظم ما يسمى بدعائم الفصل العنصري ما زالت تعوق التقدم .

وكما أشار الأمين العام في بيانه أمام الجمعية العامة يوم الاربعاء الماضي :

"إن بوسع الأمم المتحدة أن تدعي بفخر له ما يبرره أن الاجماع الدولي المتمثل في الإعلان الخاص بالفصل العنصري وفر دفعة لعملية التغير التي بدأت في جنوب افريقيا . الإجماع هو الذي وحّد الجمعية . والاجماع هو الذي ينبغي أن يُبقى عليه . والاجماع هو الذي يجب أن يوحد جنوب افريقيا" . (A/44/PV.97 ، ص ١٢)

إن قبرص تتخذ على الدوام موقفا واضحا وحازما ضد الفصل العنصري ، ومافتئت في كل فرصة مناسبة تؤكد على إيمانها الراسخ بأن الفصل العنصري بجميع أشكاله ومظاهره يجب أن يقضى عليه قضاء نهائيا مبرما . واتساقا مع هذا الموقف المبدئي التزمت قبرص ببرنامج العمل وستواصل القيام بذلك ما دام الأمر يقتضي ذلك .

السيد موسى (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، ما زال وفد بلادي يتذكر بوضوح شديد أننا ، بفضل توجيهكم الحكيم وقيادتكم

القديرة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة عشرة في كانون الاول/ديسمبر الماضي ، تمكنا من اتخاذ خطوة تاريخية باعتمادنا بتوافق الآراء إعلان الامم المتحدة الخاص بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي .

اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان وتقدير وفد بلادي للامين العام على ما بذله من جهود ، وبصفة خاصة ، على تقديم تقريره (A/44/960) عن التقدم المحرز في تنفيذ ذلك الإعلان .

من أجل استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ ذلك الإعلان ، يجب علينا أن نبحث عن دليل على وجود تغيرات عميقة لا رجعة فيها في جنوب افريقيا ، تفيد بأن الفصل العنصري تجري إزالته . إننا نعلم أن نظام جنوب افريقيا اتخذ عددا من التدابير الايجابية لإحداث عملية التغيير ، وأن هذا قد أثار بعض الآمال والتوقعات . ولكن الواقع ، للاسف ، هو أن دعائم الفصل العنصري ما زالت كما هي دون مساس . فقانون مناطق الجماعات ، وقانون الاراضي ، وقانون تسجيل السكان ، وسياسة البانتوستانات ، ونظام التعليم القائم على العزل العنصري ، كل هذا ما زال قائما وراسخا . وتلك القوانين توفر لنظام الفصل العنصري الاساس القانوني لمواجهة أغلبية سكان جنوب افريقيا .

إن اعتماد المجتمع الدولي بتوافق الآراء إعلان الامم المتحدة الخاص بالفصل العنصري ـ هذا الاعتماد التاريخي ـ غني عن البيان . فالإعلان يدلل بوضوح على بغضنا لنظام الفصل العنصري الآثم المكرس في جنوب افريقيا . ذلك أن الفصل العنصري هو حقا آفة وجريمة في حق الإنسانية ، ولا بد من مكافحته واستئصال شافته . ولكل هذه الاسباب يدعو الإعلان نظام بريتوريا الى الاشتراك في الجهد النبيل الذي يبذله المجتمع الدولي قاطبة للقضاء على نظام الفصل العنصري .

لقد ذكر العديد من المتكلمين قبلي أن أحكام الإعلان لم تستوف بعد . ووفدي يوافق على ذلك تمام الموافقة . فذلك الإعلان الذي اعتمد بتوافق الآراء يتعرض للمبادئ الاساسية لقيام نظام دستوري جديد في جنوب افريقيا ، ولتهيئة المناخ لاجراء مفاوضات ؛ ومبادئ توجيهية لعملية المفاوضات ولبرنامج عمل لمتابعة تحقيق أهداف الإعلان . وينص

الإعلان على التدابير التي من شأنها الإسهام في خلق المناخ الضروري الذي يمكن في ظله اجراء مناقشات سياسية حرة . ولكن للاسف ، لم يتهيأ بعد ذلك المناخ المؤاتي للنشاط السياسي الحر .

إن ماليزيا توافق تماما على الرأي الذي سبق أن أعربت عنه وفود أخرى ، وهو أن ما أجري من تغييرات لا يكفي لإحداث التأثير الضروري المنشود على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأغلبية السكان السود . فتلك التغيرات لا تعالج مسألة الحرية الاساسية التي يستحقها شعب جنوب افريقيا من منطلق الحق والعدل ، باعتبارها أساسا لحل دائم للمشكلة . ذلك أن رفع الحظر عن المنظمات السياسية لم يؤد الى الاشتراك الكامل من جانب الشعب في العملية السياسية في جنوب افريقيا . واذا كانت قلة من السجناء السياسيين قد أفرج عنها ، فلا يزال هناك حوالي ٣ ٠٠٠ آخرين يرزحون في سجون جنوب افريقيا تحت ظروف لاإنسانية . والاعلان يدعو بوضوح الى الافراج عن جميع السجناء والمحتجزين السياسيين ، دون قيد أو شرط ، ويطلب من حكومة جنوب افريقيا الامتناع عن فرض أية قيود عليهم . وهذا كله ، علاوة على إمعان قوات الشرطة في تخويف وملاحقة الانشطة السياسية الفردية والجماعية ، ما زال مستمرا دون هوادة ، مثيرا بذلك شكوكا شديدة حول مدى التزام النظام في بريتوريا بتهيئة المناخ المفضي الى المفاوضات .

ينظر وفدي ببالغ القلق الى موجة العنف السائدة حاليا في جنوب افريقيا ، وبخاصة في مقاطعة ناتال . ومما يحزننا أن ذلك العنف أدى الى ضياع مئات الأرواح . إلا أن السبب الأول في وقوع تلك الاحداث المفجعة هو استمرار وجود سياسات الفصل العنصري وممارساته وهياكله البغيضة التي نرى فيها إدامة لاستراتيجية "فرّق تسدْ" المشينة التي تتبعها النظم الاستعمارية . وأخشى ما نخشاه أن انفجار العنف هذا لن يؤدي فقط الى تعطيل عملية التغيير السلمي ، بل إنه أيضا يمكن أن يستخدم كذريعة من جانب متطرفي الجناح اليميني ونظام بريتوريا ذاته لوأد عملية التغير في جنوب افريقيا . والحقيقة هي أن نظام بريتوريا يتلكأ في اتخاذ أية تدابير لوقف اندلاع العنف . ونحن نحث نظام بريتوريا على اتخاذ اجراء عاجل لوضع نهاية لموجة العنف هذه .

ونناشد جميع الاطراف المعنية أن تسهم في تهيئة مناخ يخلو من العنف وأن تعمل معا لبناء جنوب افريقيا سلمية .

لقد أوضح لنا السيد نيلسون مانديلا ، نائب رئيس المؤتمر الوطني الافريقي ، في الخطاب الذي ألقاه في الامم المتحدة في حزيران/يونيه الماضي أنه لم يحدث شيء في جنوب افريقيا يستدعي إعادة النظر في الموقف الذي اتخذته الامم المتحدة في كفاحها ضد الفصل العنصري . وقد حث بقوة على عدم تخفيف التدابير الحالية ، بما فيها الجزاءات . ويود وفدي في هذا الصدد أن يؤكد على بيان رؤساء حكومات الكمنولث في مؤتمر القمة الذي عقدوه في تشرين الاول/اكتوبر الماضي في كوالا لامبور ، في ذلك البيان وافق زعماء الكمنولث على أن التبرير الوحيد لفرض الجزاءات على جنوب افريقيا هو الضغط الذي خلقته من أجل إجراء تغيير سياسي جوهري . إن هدف الجزاءات ليس العقاب وإنما هو القضاء على الفصل العنصري بإرغام بريتوريا على الجلوس الى طاولة المفاوضات وإبقائها هناك الى أن يكفل التغير الذي لا رجعة فيه . ومن الواضح أن الضغوط التي يمارسها المجتمع الدولي كان لها أثر ايجابي على بريتوريا . لقد ألحقت الجزاءات الضرر بنظام بريتوريا ، وهذا سبب أساسي في إقناع النظام بأن يجري التغييرات الاخيرة .

ومن دواعي أسفنا الشديد أن بعض البلدان قد اختارت أن تخفف الجزاءات المفروضة حاليا على جنوب افريقيا "لمكافأة" دي كليرك على التغييرات القليلة التي أجراها في جنوب افريقيا . ويرى وفدي أن هذه "المكافأة" ليست في محلها ، لانها ما كان ينبغي أن تعطى للذين يديمون نظام الفصل العنصري الآثم وإنما لضحاياه الذين يقوم ذلك النظام بإذلالهم . ونتشاطر تماما الآراء التي أعرب عنها فريق الرصد التابع لمنظمة الوحدة الافريقية في تقريره بأن تخفيف الجزاءات المتخذة ضد نظام بريتوريا

"بمثابة تقديم مكافأة سابقة لأوانها الى السيد دي كليرك ، وتعرض عملية تهيئة المناخ اللازم للمفاوضات للخطر" . (A/44/963 ، المرفق ، الفقرة ٢١-٣-٠)

ولهذا فإننا نحث جميع الدول الاعضاء على أن تواصل تمسكها بأهداف إعلان الامم المتحدة الذي نحن جميعا أطراف فيه . ولنحاول الا نقوض الوحدة وتوافق الآراء اللذين تحققا ولنحافظ معا على الجزاءات المفروضة حاليا الى أن يحين الوقت الذي يتوفر فيه الدليل الواضح على حدوث التغيرات العميقة التي لا سبيل الى عكسها في جنوب افريقيا . وطي هذا الصدد ، يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير متضافرة فعالة ، بما فيها التقيد التام بالحظر الالزامي على توريد الاسلحة ، لكفالة الإنهاء السريع للفصل العنصري .

من الواضح لوفدي أن أحكام إعلان الامم المتحدة بشأن الفصل العنصري يجب أن تنفذ تنفيذا تاما وفوريا . ونحن في ماليزيا لا نزال ملتزمين ببذل كل ما هو ممكن ولازم لمساعدة شعب جنوب افريقيا في كفاحه المشروع للقضاء على الفصل العنصري . ونطالب نظام بريتوريا بأن يستجيب استجابة تامة للمبادر السلمية التي يقوم بها المؤتمر الوطني الافريقي وأن ينفذ أحكام إعلان الامم المتحدة تنفيذا تاما .

ونرى أن النظام في بريتوريا مسؤول عن تهيئة مناخ يفضي الى المفاوضات وعن وضع حد نهائي لموجة العنف الجارية في البلاد . ويشاطر وفدي السيد مانديلا الامل الذي أعرب عنه في خطابه الذي ألقاه في الامم المتحدة في حزيران/يونيه الماضي . "ما يتعين علينا أن نقطعه من الترحال ليس طويلا" . ولكن قد يتعين علينا أن نواجه الواقع وهو ان الرحلة ليس من المحتمل أن تكون سهلة . ويجب أن نواصل بذل كل جهد ممكن لكفالة القضاء على الفصل العنصري الى الابد . وتنتظر ماليزيا وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي بحماس إقامة جنوب افريقيا متحدة ولا عنصرية وديمقراطية في المستقبل غير البعيد .

السيد ليفوايلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي ، إنني أشاطر تماما المشاعر التي أعرب عنها السيد تشيبي ، وزير خارجيتنا ، في العام الماضي بمناسبة توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين . وأود أن أشيد بكم إشادة بالغة الجدارة وأنتم تقتربون بانتصار من تقاعدكم عن استحقاق من

هذه الرئاسة التاريخية . لقد أثبتم مدى ما تتحلون به من كفاءات بأكثر من طريقة . ولا نزال نوليكم كل الثقة التي أنتم جديرون بها تماما .

نواجه في هذه الدورة المستأنفة ، فيما يتصل بالفصل العنصري ، سؤالا بسيطا : ما هو المدى الذي وصلته جنوب افريقيا في تنفيذ الإعلان التاريخي الصادر عن الدورة الاستثنائية السادسة عشرة والخاص بالفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي ؟ والفقرة ١٠ من الإعلان قد طلبت الى الامين العام إعداد تقرير بشأن تنفيذ جنوب افريقيا للإعلان وتقديمه الى الجمعية العامة بحلول ١ تموز/يوليه ١٩٩٠ . وقد استجاب الامين العام لهذا الطلب ، ومعروض علينا هذا التقرير دليلا على ذلك . والتقرير مفصل وهو نتيجة بعثة أوفدها الامين العام الى جنوب افريقيا في حزيران/يونيه .

إن تقرير الامين العام يحمل رسالة لنا جميعا ، تتكلم الفقرة ١٠ ، من التقرير عن : "إمكانيات واضحة لتفكيك نظام الفصل العنصري" (A/44/960) أتاحتها "السياسة الشجاعة الجسورة التي ألزم بها [الرئيس دي كليرك] حكومته" . ويذكر أيضا "وبالمثل ، كان من الامور المشجعة ومن مظاهر حسن السياسة" ـ وأضيف ، الجسارة ـ "ما بدا من بصيرة وتحكم لدى الزعامة السوداء ... رغم سنوات الظلم والقمع الطويلة" . (المرجع نفسه) . ونتفق مع هذه المشاعر . لقد أبدى الرئيس دي كليرك ونائب رئيس المؤتمر الوطني الافريقي ، نيلسون مانديلا ، والمؤسستان السياسيتان اللتان يتزعمانهما الكثير من الشجاعة والحكمة . وجنوب افريقيا ، بأي مقياس عملي ، ليست على ما كانت عليه منذ ٢ شباط/فبراير ، وخاصة منذ ١١ شباط/فبراير ، ذلك اليوم المشهود عندما استعاد السيد مانديلا حريته في نهاية المطاف ، بعد سبعة وعشرين عاما ونصف العام من السجن الجائر . وجميع هذه التطورات يحتفل بها تقرير الامين العام على النحو الملائم تماما .

إلا أنه بمعنى آخر لا تزال جنوب افريقيا على ما هي عليه ، بل أنها تظل أيضا بلدا في حرب مع نفسه . وربما تكون أحداث يومي ٣ و ١١ شباط/فبراير قد أتاحت إمكانيات لإزالة الفصل العنصري ، إلا أن إحلال السلم في جنوب افريقيا لا يزال أملا ميؤوسا منه وبعيدا عن المنال كما كان دائما . إن عدد أبناء جنوب افريقيا الذين لقوا حتفهم منذ ٣ شباط/فبراير بسبب وحشية الشرطة أو نتيجة للنزاع الطائفي وأعمال البطش المحضة - وهو بطش غير سياسي أو ديني ، ولكنه يظل بطشا مع ذلك - تجاوز عدد الذين قتلوا في ثورة سويتو عام ١٩٧٦ .

إن وحشية أعمال العنف والتدمير تلك التي لا معنى لها لم يسبق لها مثيل ولا يمكن تصورها . وحتى وسائل النقل العام كالقطارات تحولت إلى نعوش متحركة . وتزهق العشرات من الأرواح البريئة في كل يوم ، حتى ونحن نجتمع هنا للنظر فيما إذا كانت تهيئة المناخ الذي يفضي إلى بدء المفاوضات في جنوب افريقيا قد تمت وفقا لأحكام الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي .

لماذا يحدث كل هذا العنف في هذا الوقت من تاريخ جنوب افريقيا ، الذي كان يفترض أنه وقت واعد ومفعم بالأمل ؟ ولماذا هذا الشلل الواضح من جانب من بيدهم مسؤولية حفظ القانون والنظام ، أي حكومة جنوب افريقيا ؟ حاشا لي أن ألمح بأن رئيس جنوب افريقيا نفسه ، الذي فتح بشجاعة الآفاق الواعدة والمفعمة بالأمل ، يمكن أن يكون قد ارتبط يوم ٣ شباط/فبراير بأية طريقة من الطرق بأعمال السلب والنهب التي قامت بها عناصر من قوات الشرطة أو من خارجها من العناصر التي يبدو أنها عقدت العزم على إبطال كل ما انجزه حتى الآن في السعي لإقامة نظام ديمقراطي جديد في جنوب افريقيا .

وبالرغم من هذا فإننا سنكون غير واقعيين تماما لو افترضنا وجود حسن نية خالصة أو إحساس حقيقي بالإنسانية لدى قوات الشرطة التي تم تدريبها النفسي والسياسي والاجتماعي ، وتشكل مجمل فلسفتها في الحياة في بوتقة أفكار الفصل العنصري . لقد تغلبنا مؤخرا على الكابوس المخيف ، كابوس التعامل مع قوات مماثلة للشرطة في ناميبيا ، كان برنامجها أثناء تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) يتناقض بوضوح مع

برنامج فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال وبرنامج حكومة جنوب افريقيا . ومما لا شك فيه أنه حتى وأنا أتكلم اليوم لا يزال بعض أفراد قوة الشرطة في ناميبيا منغمسين في وحل عنفهم الماضي .

لذلك ، لا نستطيع أن ننكر أن هناك إمكانية واضحة جدا نشهدها اليوم في جنوب افريقيا تتمثل في محاولة بعض أفراد قوة شرطة جنوب افريقيا للإبقاء بأية تكلفة مهما كانت على أفكار كتائب كوفوت البوليسية لمنع ميلاد جنوب افريقيا الجديدة التي لا يكون فيها مكان لفلسفتهم الخفية للحياة .

واستطيع القول إن هناك أيضا احتمالات كبيرة بوجود أشخاص من بين ضحايا الفصل العنصري سمحوا لأنفسهم - لسبب أو لآخر غير مفهوم لنا - بأن يستخدمهم خصوم الرئيس دي كليرك ومبادرة مانديلا . لقد سمحوا لأنفسهم بأن يشتركوا في رقصة الموت التي أصبح ضحاياها الرئيسيون هم أبناء عشيرتهم وأشقاؤهم وشقيقاتهم في الديار الفقيرة الوحيدة في المناطق الحضرية من جنوب افريقيا .

وتعتبر كل هذه المجازر الدموية بطبيعة الحال نعمة بالنسبة لمن يعبدون الماضي المشين ، وهم حركة المقاومة الافريكانية ومن على شاكلتهم . فبدلا من المشاركة في تهيئة الظروف اللازمة ليتحقق في هدوء إنعاش الآمال والوعود المحفوفة بالمخاطر فيما يتعلق بإقامة جنوب افريقيا الجديدة التي نعتز بها جميعا ، يقوم المتطرفون الذين فقدوا عقولهم في مجتمع البيض ومجتمع السود بشكل محموم بإذكاء نيران النزاع العنصري والقبلي لتبرير نزعتهم العنصرية . ويوجد الآن في صفوف ذلك اليمين المتطرف المجنون من يصفقون بسعادة غامرة وارتياح يستهزئ بالقيم لذلك العنف الرهيب الذي يهدد بإبطال آثار كل ما أمكن إنجازه حتى الآن بين الرئيس دي كليرك والسيد مانديلا .

غير أنه من المستحيل الرجوع إلى الوراء لحسن الطالع . ويبيّن تقرير الأمين العام ما تم إنجازه فيما يتصل بتنفيذ جنوب افريقيا للإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الإفريقي ، وما ينبغي القيام به في هذا الصدد . وهذا أمر هام . ومن الواضح لنا جميعا أن ذلك الخليط المشوّش من التشريعات القمعية ،

الذي يشكل الدعامة الاساسية للفصل العنصري . لا يزال قائما ، وأنه لا يمكن تهيئة الجو الذي يفضي إلى بدء المفاوضات إلا إذا أزيلت تلك التشريعات من كتب القانون . وأنا أقول هذا دون المساس بتأكيد الرئيس دي كليرك الذي قال فيه إن تلك التشريعات ، وخصوصا قانون مناطق الجماعات وقانون الاراضي وقوانين أخرى عديدة ، سيتم إلغاؤها في البرلمان المقبل . إن هذا مجرد تأكيد وليس واقعا ملموسا ؛ وهو وعد لم يصبح بعد حقيقة واقعة . وإلى أن تتم إزالة كل هذه التشريعات وتلبى كل الشروط الواردة في الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ، فإن أي حديث عما إذا كانت العملية الجارية في جنوب افريقيا أيا كانت قد وصلت إلى نقطة اللا رجعة أو لم تصل ، سيكون أمرا يبدو لنا في غير محله تماما . فلم يحدث حتى الآن أي تغير عميق في جنوب افريقيا يبرر تخفيف حدة الضغوط التي يمارسها المجتمع الدولي على نظام جنوب افريقيا منذ سنوات لحمله على التخلي عن الفصل العنصري .

وبالرغم من ذلك ، بدأ الرئيس دي كليرك والمؤتمر الوطني الافريقي عملية تلقيف الكرة ، وقد تلقف إلى الأمام أو إلى الخلف ، إلا أن المهم أن عملية التلقيف قد بدأت . ونحن نتمنى لهما كل خير . وليس هناك من ينكر - كما قلت سلفا - أن جنوب افريقيا لم تعد من أية ناحية كما كانت قبل ٢ شباط/فبراير . وتبيّن محاضر مدينة الكاب ومحاضر بريتوريا أن الوعد بإقامة جنوب افريقيا جديدة يمكن إذا ما عزز بعناية أن يصبح حقيقة واقعة .

إلا أنه لا بد من أن نفهم أن المحادثات حول المحادثات ما زالت قاصرة حتى الآن على الطرفين الرئيسيين . وهي لم تعبر بعد عن التعددية السياسية المعقّدة والمتفجرة في جنوب افريقيا ، وهي التعددية التي يتعين على عملية التفاوض أن تتسع لها بشكل كامل إذا ما أريد أن تكون نتيجتها النهائية التمتع بالتأييد العالمي . وقد طالب السيد مانديلا وبحق بتشكيل جبهة واسعة من كل العناصر المقهورة لمواجهة الحكومة على طاولة المفاوضات . وينبغي لكل المعنيين أن يستجيبوا لهذا النداء دون إبطاء .

وفيما يتعلق بتنفيذ الإعلان ، أنا لا أنادي بأن يتم ذلك بأسرع الطرق وأيسرها . وأنا لا أتحدث الآن عن إجراء مفاوضات في هذه المرحلة ، لأن كل ما يجري في جنوب افريقيا الآن هو محادثات حول محادثات ، ولأن تنفيذ الإعلان لم يكتمل . وسيكون من الأمور المؤسفة والمفجعة - وهذا أقل ما يقال - إهدار الفرص المتاحة الآن للحل السلمي لمشكلة جنوب افريقيا .

إن تقرير الامين العام واضح . إننا نحمّل بريتوريا مسؤولية تعهدها بتمهيد الطريق من أجل السلام في الجنوب الافريقي . ويبقى وجوب التنفيذ الكامل للإعلان المتعلق بالفصل العنصري . وإننا نعترف أن خطوات مهمة جرى اتخاذها لتنفيذه . ومع ذلك ، فالاجماع يرى أنه ينبغي عمل الكثير الكثير لتمهيد الطريق من أجل البدء بمفاوضات فعلية لإحداث تغير عميق ولا رجعة فيه في جنوب افريقيا .

السيد انسانالي (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد غطت الاحداث المثيرة في الخليج الفارسي وربما حجبت التطورات الاخيرة في جنوب افريقيا . وبرغم ذلك ، فمن الواضح أنه كان خلال الشهور الماضية تغيرات ملحوظة في الخريطة السياسية لذلك البلد . وبعضها قد ترك آثاره على نظام الفصل العنصري السائد ، مولدة الآمال بأن تفكيكه ليس بعيدا . ومع ذلك ، تبدو تغيرات أخرى تتجه نحو الاسوأ وتعرض للخطر عملية التفاوض الضرورية لخلق جنوب افريقيا ديمقراطية حقا قائمة على العدالة والمساواة لجميع سكانها .

وطبقا للتقارير كافة أن الوضع في هذا البلد ، بدل أن يسير نحو الافضل ، أسوأ كثيرا مما كان في العام الفائت . فقد نشط العنف مجددا إلى درجة لا ينتج عنها سوى الفوضى ، كما تنبأت بذلك صحيفة "سويتان" . ومن شأن هذا الاحتمال أن يكون كارثيا فعلا ، لا يعرّض للخطر الحياة الإنسانية فقط ولكن مستقبل المفاوضات أيضا بين الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي . فالتوترات القائمة اليوم بين الحكومة ومنظمي حملات المناهضة للفصل العنصري من الواضح أنها خطيرة لدرجة أنه يبدو من غير المجدي عقد محادثات في هذه المرحلة . فلا يمكن اجراء مفاوضات بطريقة فعّالة في جو من التوتر بين الاطراف . أمام هذه النكسة المخيبة للآمال ، فإن على كل من الجانبين واجب التفكير بنتائج فشل المحادثات والقيام بجهد لا يكل لتسوية الخلافات في مصلحة السلم والاستقرار في جنوب افريقيا .

وهناك خلافات كبيرة على نحو بيّن . ويُظهر تقرير الامين العام للامم المتحدة وأيضا تقرير فريق المراقبين في لجنة منظمة الوحدة الافريقية المخصصة لجنوب افريقيا أن تقييم حكومة جنوب افريقيا للتقدم الحاصل في تنفيذ الإعلان بشأن الفصل العنصري ليس

ممثلا لتقييم حركات التحرر وزعماء النضال الآخرين . إن الوثيقتين بالرغم من اختلافهما في المنظور ، تصلان إلى نتيجة مفادها أنه بينما حصل بعض التقدم نحو التقارب ، فإن الانقسام بين الأطراف مازال متسعا إلى درجة خطيرة .

إن بعض المراقبين على استعداد للاعتراف بحدوث بعض التطورات الايجابية منذ بداية هذا العام داخل جنوب افريقيا ، وهي التطورات التي أوجدت "احتمالات بارزة لتفكيك أوصال نظام الفصل العنصري" . ومن بين هذه التدابير الواردة اطلاق أشهر سجين في البلاد ، نيلسون مانديلا ، وعدد من السجناء السياسيين الآخرين ؛ وتعليق عقوبة الموت ؛ ورفع الحظر والقيود عن الأحزاب السياسية المحظورة ، وإلغاء بعض مظاهر قوانين الطوارئ ؛ وبعض المبادرات المتعلقة بالميزانية وغيرها الهادفة إلى تحسين رعاية الجماهير السوداء في جنوب افريقيا . هذه الاجراءات كانت مصدر تبجح كبير من قِبل حكومة الرئيس دي كليرك كمظهر من مظاهر التزامها بالتغيير .

وفي الوقت نفسه ، فمن الواضح في ردة الفعل العامة للأغلبية السوداء أن هذه التغيرات ، وإن لم تكن متأخرة ، قد اعتبرت ضئيلة بالتأكيد . ولقد أشير ، مثلا ، إلى أنه بينما تم رفع حالة الطوارئ ، وقانون السلامة العامة ، الذي يُمكّن نظام الفصل العنصري من فرض حالة الطوارئ ، فإنه لم يمس لحد الآن . وعلاوة على ذلك ، فإن القوة القمعية للحكومة مازالت متخندقة في تشريع دائم ، مثل قانون الأمن الداخلي .

وكذلك أن الأعمدة الأساسية للفصل العنصري مازالت قائمة ، منكرة على التغيير مصداقيته . وحول قانون مناطق الجماعات يسمع المرء أنه يجب "استبداله بأسلوب منظم" وأنه إلى أن يأتي هذا الوقت الذي توضع فيه تدابير مقبولة عموما ونافذة المفعول ، يتم حماية المناطق السكنية طبقا لهذا القانون . وهناك حرمان مماثل يحكم إلغاء قانون الأراضي . ففيما يتعلق بقانون تسجيل السكان الذي يفرّق على أساس من المجموعات السكانية ، فلقد تمت الاشارة إلى أنه "جزء لا يتجزأ من الدستور وقانون الانتخاب" ، ولذلك ، فأي تعديل يجب أن يجري "بالتزامن مع الدستور القائم" وما إليه .

وعلاوة على ذلك ، فمن المقرر أنه حتى بعض الاصلاحات التي تلقى الثناء هي ، في أحسن أحوالها ، أنصاف حلول . فمن الواضح أن رفع الحظر عن التنظيمات السياسية لم

يصل مداه المطلوب . لأن مجرد التشريع دون حماية كافية له من أجل تنفيذه يبدو فارغا وغير كاف . فاطلاق السجناء السياسيين قد احبط بفعل النقاش حول تعريف المصطلحات . وأكثر من ذلك ، أن رفع حالة الطوارئ في مناطق أخرى غير مقاطعة الناتال قد أثار ردودا غير ايجابية . إن إعادة فرض حالة الطوارئ فيما بعد في بعض أجزاء الترانسفال بسبب الحملة الإعلامية حول العنف الموجه من أسود إلى أسود قد وضحتها السلطات بشكل معقول . ومع ذلك ، فإن الغالبية السوداء وقيادتها قد وجدتا تلك التوضيحات خادعة ومعدة بالدرجة الأولى لإرضاء الرأي العام العالمي . ومهما يكن ما نختار تصديقه ، لا يمكننا تجنب الوصول إلى النتيجة التي توصل إليها الأمين العام في تقريره ، "طالما استمرت المواقف العنصرية وهياكل الفصل العنصري على المستوى المحلي ، فإن عملية التغيير ستواجه صعوبات" .

في ضوء هذا الادراك ، فإن حكومة غيانا تعتقد بوجوب الاسراع بتلبية الشروط التي أقرتها الأمم المتحدة ودول عدم الانحياز في اعلاناتها وذلك من أجل خلق المناخ الملائم للتفاوض . وباعتراف الجميع أن مثل هذا الهدف ليس من السهل الوصول إليه لأن أنصار الفصل العنصري سيتآمرون لا محالة لاحباطه . وعليه فإن حكومة جنوب افريقيا قد تجد من الحكمة الإبطاء باجراء الاصلاح . مع ذلك ، وكما جاء مرارا وتكرارا من على هذه المنصة ، فالفصل العنصري لا يمكن اصلاحه ؛ بل يجب استئصاله . ولابد للحكومة من أن تدرك أن الطعنات اللينة لن تقتل وحش الفصل العنصري ؛ بل يجب أن توجه إليه ضربة حازمة مميتة . ولذلك فإننا نحث الرئيس دي كليرك ، الذي أظهر شجاعة كافية لشن المعركة ، على تخليص جنوب افريقيا من الفصل العنصري مرة وإلى الأبد .

ومثل أي حيوان جريح ، أن الفصل العنصري الآن هو في أشد لحظاته شرا وخطرا . ولا يمكن للمرء التنبؤ بما سيفعله لاحقا من أجل البقاء . ولذلك ، فإن على المجتمع الدولي أن يكون يقظا للغاية من الوقوع في الرضا في هذا الوقت الحاسم . وعلى الأمم المتحدة ضمان ألا ينال الفصل العنصري أية رحمة وجعله يشعر بالتطبيق التام للاجراءات الهادفة لازالته . وفي هذا السياق ، فإن ضغط الجزاءات ، هذا الضغط الذي كان له أثر واضح على إحداث تغيير مهما كان نوعه في جنوب افريقيا ، يجب الإبقاء عليه . لقد

كانت هذه وجهة النظر التي أجمع عليها وزراء خارجية لجنة الكومنولث المعنية بجنوب افريقيا ، والتي لغيانا شرف أن تكون عضوا فيها ، عندما اجتمعوا في أيار/مايو الماضي في أبوجا ، في النيجر .

إلا أننا نود أن نظن أن الحس السليم سيسود في نهاية الأمر وأن حكومة جنوب افريقيا ستتفاوض بجدية من أجل التوصل إلى نهاية سلمية للفصل العنصري . ويبدو أن الاجتماعات المعقودة في غروتي شور وبريتوريا تؤكد على صدقها .

ومن ناحية أخرى ، فإن المحادثين في المؤتمر الوطني الافريقي ، في شجبهم للعنف واظهار الرغبة في ايجاد حل وسط ، قد قدموا ردا جديرا بالترحيب ومتمسا بالحنكة . هذه البداية المؤاتية تقودنا إلى الاعتقاد بأننا سنكسب ، وأنه رغم العنف المستعر الآن ، فإن الجانبين سيصران على سعيهما من أجل السلام .

ولذلك ، فإن حكومة غيانا على ثقة بأنه لن يطول الأمد قبل أن نشهد موت الفصل العنصري . وكما هو الحال في أوروبا الشرقية ، فُتح الباب السياسي على مصراعيه وستأخذ الأحداث مجراها الطبيعي . فمع اطلاق سراح نيلسون مانديلا ، رمز النضال ضد الفصل العنصري ، فإن عملية الوصول إلى ديمقراطية غير عنصرية في جنوب افريقيا عملية صلبة ولا رجعة عنها . وليس بوسع أحد سمع رجل الدولة ذاك أثناء زيارته لنيويورك أن يشك في هذا .

وفي خطابه أمام الجمعية العامة طلب منا أن نفي بوعدنا وأن نواصل الضغط ونقطع "الشوط الأخير" مع شعب جنوب افريقيا حتى يتسنى له في نهاية المطاف أن يحقق ما أعرب عنه بكلمات شعرية قائلا :

"... [الاحتفال] بنصر أحرزناه ، أو حلم تحقق ، أو انتصار للعدالة على ماضي استبدادي ، أو تحقيق الرؤى التي ينطوي عليها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان" . (A/44/960 ، المرفق السادس)

يتعين علينا ألا نخيب آماله ولا آمال شعب جنوب افريقيا .

السيد تاديسي (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني سعادة بالغة أن أراكم ، سيدي الرئيس ، تترأسون هذه الجلسات بنفس المهارة والاقتدار اللذين أدرتم بهما أعمال الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة . وإنني ، إذ ادرك تماما كفاءتكم الدبلوماسية البارزة ، لا يساورني أي شك في أن مداولاتنا ستكلل بالنجاح الذي تستحقه .

منذ اعتماد الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي من قِبل الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة في كانون الأول/ديسمبر الماضي نتابع التطورات التي تجري في جنوب افريقيا بشيء من الأمل بل وبقدر من التفاؤل الذي يشوبه الحذر .

بيد أن تقرير الأمين العام عن التطورات الحاصلة في جنوب افريقيا منذ بداية العام يوضح بجلاء أن التغيرات الاساسية التي يؤمل أن تشجعنا على الاعتقاد بإحراز تقدم حقيقي لا رجعة عنه لم تحدث بعد في هذا البلد . وفي الواقع ، يكشف تقرير الأمين العام عن حقيقة واحدة هي أن الحكومة في بريتوريا لم تف إلا بشرط واحد من الشروط الخمسة المحددة في الاعلان المتعلق بتهيئة مناخ مؤات لاجراء مفاوضات حقيقية .

وعلى الرغم من أننا لا ننكر التأثير الذي أحدثه رفع الحظر عن المنظمات المناهضة للفصل العنصري والافراج عن عدد محدود من السجناء السياسيين على التطورات في جنوب افريقيا لا نزال نعتقد أن دعائم الفصل العنصري قائمة حتى الآن . وفي الواقع ، لا يزال متعينا إلغاء القوانين الصارمة التي يرتكز عليها تقسيم مجتمع

جنوب افريقيا الى فئات عنصرية . ولا يزال قانون مناطق المجموعات الشائن وكذلك قانون السكان يشكلان سلاحا فعالا في تهميش الغالبية من السود في جنوب افريقيا .

وعلى الرغم من الأمل الذي يحدونا في الافراج غير المشروط عن كل السجناء السياسيين في جنوب افريقيا ، فإن عددا كبيرا منهم لا يزال يقبع في سجون الفصل العنصري . وما لم يفرج عن هؤلاء السجناء وتهيأ الشروط المؤاتية لعودة المنفيين سيظل الآلاف من سكان جنوب افريقيا محرومين من حق العودة بسلامة الى وطنهم .

لعل أكثر الأحداث التي تجري في جنوب افريقيا إثارة للقلق استمرار العنف في المدن . ان هذا العنف الذي غالبا ما تثيره عناصر يمينية من البيض في جنوب افريقيا بالاشتراك مع قوات الأمن لم يؤد الى خسائر في الأرواح والممتلكات فحسب بل يشكل أيضا عقبة في طريق استمرار الحوار السياسي . ونظرا لخطورة الحالة وتأثيرها على التطورات في جنوب افريقيا لابد من إنهاء هذا العنف على وجه السرعة . وفي هذا الصدد ، فإن مسؤولية الحفاظ على النظام والقانون تقع على عاتق حكومة بريتوريا .

إن الرغبة التي أبدتها حكومة بريتوريا في اللجوء الى أساليب الحوار مع ضحايا الفصل العنصري ليست إلا نتيجة للعقوبات التي فرضها المجتمع الدولي . وينبغي الابقاء على هذه العقوبات حتى يتم اجراء تغييرات لا رجعة عنها في جنوب افريقيا ويتم القضاء على دعائم الفصل العنصري . وفي الوقت الذي نزجي فيه التحية لكل الدول التي لا تزال تفي بالتزاماتها الدولية بتنفيذ العقوبات ضد جنوب افريقيا لا يسعنا إلا أن نعرب عن سخطنا إزاء رفع الحظر عن هذا البلد من قبل بعض الدول . إن هذه المواقف الضارة لن تقوض جهود المجتمع الدولي الرامية الى التأثير على مجرى الأحداث في جنوب افريقيا فحسب بل ستكون أيضا اشارة خاطئة الى أولئك المصممين على ألا تتعدى التغييرات في هذا البلد الاصلاحات الشكلية . ولهذا ، فإننا نناشد الجميع الامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه أن يسهم في تخفيف العقوبات ضد جنوب افريقيا حتى يتسنى للمجتمع الدولي أن يبت في هذه المسألة الحيوية .

وعلى الرغم من رفض البيض في جنوب افريقيا الاسهام في إقامة دولة ديمقراطية موحدة غير عنصرية ، فلا تزال فرص التوصل الى حل سلمي لمسألة جنوب افريقيا قائمة .

وإن أي ابطاء في عملية المفاوضات المفضية الى جهد واع يرمي الى القضاء على الفصل العنصري سيؤدي دونما شك الى نتائج سيئة بالنسبة لجميع قطاعات المجتمع في جنوب افريقيا .

إن للسلطة في بريتوريا الآن أن تعمل من أجل تحقيق السلم والديمقراطية في جنوب افريقيا أو تواجه النتائج المترتبة على العنف وعدم الاستقرار والقلق المتأصل في الفصل العنصري . ونحن نأمل أنها سترجح الخيار الاول في تدابيرها وأفعالها .

السيد مورتنسين (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم باسم دول الشمال الخمس وهي ايسلندا والسويد وفنلندا والنرويج والدانمرك .

منذ تسعة أشهر ، اعتمدت الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة بتوافق الآراء الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي . يمثل هذا الإعلان اشارة قوية واجماعية من المجتمع الدولي بوجوب القضاء على نظام الفصل العنصري البغيض .

إن استمرار الكفاح ضد الفصل العنصري داخل جنوب افريقيا والاجماع الذي أبداه المجتمع الدولي في تلك المناسبة قاما ، في رأينا ، بدور هام في إقناع حكومة جنوب افريقيا بالبدء في عملية سياسية تبشر بوشوك حدوث تغير سياسي عميق في نهاية المطاف . ولهذا كان من المهم أن نحافظ في الدورة الحالية على هذا التوافق في الآراء ونستهدف قرارا بناء متوازنا بدافع من روح إعلان كانون الاول/ديسمبر الماضي .

وأمامنا تقرير الأمين العام عن تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي . وتود بلدان الشمال أن تغتنم هذه الفرصة لتعبر عن شكرها للأمين العام على عمله الجدير بالثناء باعطائنا صورة شاملة متوازنة ذاخرة بالمعلومات للتطورات والآراء في جنوب افريقيا منذ إصدار الإعلان . وبالرغم من حدوث تطورات في جنوب افريقيا منذ ذلك الحين فإن التقرير سيشكل أساسا قيّما لمداولات الجمعية حول مسألة الفصل العنصري في دورتها الخامسة والاربعين .

وترحب بلدان الشمال بالاصلاحات التي تحدث في جنوب افريقيا تحت قيادة الرئيس دي كُليرك وكذلك الحوار الذي بدأ بين حكومة جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي . إن الشجاعة ونفاذ البصيرة اللذين أبداهما الرئيس دي كليرك والسيد نيلسون مانديلا يحظيان بالثناء على نطاق واسع . لقد تم التوصل إلى معلم جديد بموجب مذكرة بريتوريا في ٦ آب/أغسطس وذكر الطرفان أن الطريق الآن مفتوح للتقدم صوب المفاوضات حول دستور جديد .

وترى بلدان الشمال دائما أنه يجب اجراء تغيرات عميقة لا رجعة فيها من خلال المفاوضات ودون استخدام العنف . ونرحب بالقرار الهام الذي اتخذه المؤتمر الوطني الافريقي بتعليق كل الاعمال المسلحة . ويجب أن تحتذى جميع الأطراف في جنوب افريقيا بالمثال الذي ضربه المؤتمر الوطني الافريقي والحكومة وتلتزم بايجاد حلول سلمية دون اللجوء إلى العنف .

إلى جانب العملية السياسية الجارية الآن ، يجب على حكومة جنوب افريقيا أن تتخذ تدابير فورية تهدف إلى اصلاح الاجحاف الاجتماعي والاقتصادي الشديد الذي يوجد في جنوب افريقيا نتيجة لنظم الفصل العنصري . وكما أوضح الأمين العام في تقريره فإن

العنف المنتشر والتباين الاقتصادي والاجتماعي الضخم يمكنهما أن يشكلا صعوبات في وجه العملية السياسية إن لم يعترف بهما ويعالجا فورا وعلى أعلى مستوى .

لقد ازداد العنف في مجتمع جنوب افريقيا بشكل مروع خلال الأسابيع الماضية . ويجب على جميع الأطراف أن تبذل قصارى جهدها لكسر حلقة العنف المروعة هذه والعمل على استقرار الحالة وحل خلافاتها عن طريق الحوار . وتقع على عاتق حكومة جنوب افريقيا مسؤولية خاصة في إنهاء هذه الحالة بطريقة حيادية .

ومن الجلي أنه قد بدأت عملية ضخمة في جنوب افريقيا . إلا أن الطريق الذي أمامنا طويل وشاق . ولابد من إزالة الدعائم الهامة لنظام الفصل العنصري .

وفي ظل هذه الخلفية فإن وزراء خارجية بلدان الشمال في اجتماعهم في النرويج يومي ١١ و ١٢ أيلول/سبتمبر من هذا العام أكدوا من جديد أن سياستهم تجاه جنوب افريقيا لا تزال تقوم على أساس العناصر الأساسية لبرنامج عمل بلدان الشمال لعام ١٩٨٨ . ولهذا ستواصل حكومات بلدان الشمال الضغط على حكومة جنوب افريقيا ، بما في ذلك الجزاءات الاقتصادية ، إلى أن يوجد دليل واضح على حدوث تغيرات عميقة لا رجعة فيها في جنوب افريقيا .

وستواصل بلدان الشمال رصد التطورات والحالة في جنوب افريقيا عن كثب . وسنواصل ممارسة نفوذنا لتعزيز الحوار وعملية إضفاء الطابع الديمقراطي في جنوب افريقيا . وستبقى سياسات التدابير التقييدية التي نتبعها موضع استعراض في ضوء التطورات التي تحدث في الحالة في جنوب افريقيا .

السيد أكسين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أولا أن أعرب عن سعادتنا لرؤيتكم ، وأنتم من أبناء افريقيا الأبرار ، تترأسون هذه الاجتماعات الهامة جدا للجمعية العامة .

اسمحوا لي أيضا أن أعرب عن امتناني للأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار وأعضاء فريق الأمم المتحدة لتقديمهم تقريرا شاملا عن التقدم الذي تحقق في تنفيذ إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري . وهذا التقرير يعطي صورة وافية وواقعية للحالة السياسية في جنوب افريقيا .

وكما يذكر الأمين العام بحق في تقريره ، فالحالة في جنوب افريقيا بدأت تتطور تطورا مشجعا منذ مطلع هذا العام . ونأمل أن يستمر هذا التطور ويؤدي إلى تحسن ملموس في حياة السكان الذين يعانون منذ زمن طويل في المنطقة .

وبالرغم من أننا نرحب بهذه التغيرات التي حدثت ، فإنها لا تزال غير كافية لجعل عملية إزالة الفصل العنصري لا رجعة فيها . كما أن التدابير المطلوبة لتهيئة مناخ مؤات للمفاوضات لم تنفذ بالكامل . ومع ذلك فإن الخطوات التي اتخذتها حكومة جنوب افريقيا ، إذا ما استمرت واستكملت بتدابير حاسمة ، قد تؤدي إلى اختصار الطريق الطويل الوعر الذي ينتظرنا للقضاء على التفرقة والتمييز العنصريين بالطرق السلمية .

وفي هذا المنعطف أود أن أشير إلى الافراج عن بعض السجناء السياسيين ، ولا سيما السيد مانديلا ، ورفع الحظر عن المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا وغيرهما من المنظمات المناهضة للفصل العنصري ، والرفع الجزئي لحالة الطوارئ .

ونرى أيضا أن مذكرة غروت شور وكذلك الاتفاق الذي توصلت إليه حكومة جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي في ختام محادثاتهما ، إذا ما نفذا على أساس الثقة المتبادلة وحسن النية ، يمكن ، كما جاء في الاتفاق أن "يصبحا معلما في الطريق إلى السلم والرفاه الحقيقيين للبلد" .

والفصل العنصري لا يمكن اصلاحه ، بل يجب تفكيكه تماما . وتحقيقا لهذا الغرض ، من الضروري القضاء على الدعائم الأساسية للفصل العنصري ، مثل قانون تسجيل السكان ، وقانون أرض المولد ، وقانون مناطق الجماعات ، بالاضافة إلى القوانين والممارسات الأخرى التي تكمن وراء التفرقة العنصرية .

إن وضع دستور جديد واجراء انتخابات حرة نزيهة لجمعية تأسيسية على أساس لا عنصري ، وإذا لزم ، اعتماد مبدأ استفتاء وطني وليس استفتاء للأقلية ، ستكون العناصر الرئيسية التي ستختبر تصميم إدارة دي كليرك على تفكيك هذا النظام الذي عفا عليه الزمن واستعدادها لذلك .

إن موجة العنف في ناتال ، وهي الموجة التي انتشرت مؤخرا في أجزاء أخرى من البلد ، تشكل مصدر قلق عميق إزاء مستقبل المناخ السياسي اللازم للمفاوضات . وبالاضافة إلى آثارها المدمرة على بلد قُسِّم تاريخيا على أساس عرقي ، فإن وجود العنف يمكن أن يستخدم ذريعة لايقاف العملية الجارية التي تلقى معارضة فعلية من بعض قطاعات السكان .

ونشاهد في الوقت الراهن تغيرات جذرية في العالم . فبالرغم من الأزمة الحالية في الخليج ، هناك احتمالات مؤاتية تتعلق بإنشاء نظام دولي جديد يقوم على أساس القيم المشتركة والثقة المتبادلة والتضامن الدولي .

وفي هذا العصر الجديد الذي تتغير فيه السياسات العالمية بسرعة ، يناضل نظام الفصل العنصري البغيض من أجل البقاء ، بالرغم من إدانة المجتمع الدولي العامة له . إننا نواجه اليوم مسؤولية تاريخية تتمثل في تحرير العالم من بلاء العنصرية الذي يتعارض مع أهم القيم الاساسية التي نؤمن كلنا بها . ويجب أن نستفيد من توافق الآراء في المجتمع الدولي بغية المحافظة على الزخم الذي ولده اعلاننا المتعلق بالفصل العنصري ، بما في ذلك استمرار كل الضغوط الموجودة على جنوب افريقيا إلى أن يصبح من غير الممكن الرجوع عن التطورات التي تجري حاليا . ولا يمكننا التقليل من جهودنا إلى أن يتم القضاء التام على الفصل العنصري .

السيد الاركون دي كيسادا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن تنفيذ الإعلان المعتمد بتوافق الآراء في هذه الجمعية العامة التزام رسمي تضطلع به كل الدول الاعضاء في هذه المنظمة . وهذا يعني أنه يجب ، في أقرب وقت ممكن ، أن نحقق هدف إقامة جنوب افريقيا متحدة ديمقراطية غير عنصرية . ولتحقيق هذا الغرض ينبغي لجنوب افريقيا أن تنفذ تنفيذا دقيقا التغييرات الجذرية النهائية التي يتطلبها الإعلان وبرنامج العمل المرفق به . وينبغي لجميع الدول الاعضاء أن تنفذ تنفيذا حقيقيا الالتزامات التي قطعتها على نفسها باعتمادها ذلك الإعلان وبرنامج العمل المرفق به .

لقد أُشير إلى أنه في الايام الاخيرة حدثت تغييرات مشجعة في جنوب افريقيا ، ولاسيما الإفراج عن الرفيق نيلسون مانديلا واستئناف أنشطة المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا والمنظمات الشعبية الاخرى وبداية الحوار بين المؤتمر الوطني الافريقي وسلطات بريتوريا . لكن ينبغي القول كذلك إن هذه التغيرات لا تفي بالغرض ولا تطابق نصوص الاعلان الصادر عن هذه الجمعية ، وإن كنا نرى أن هناك أملا في التوصل إلى حل سلمي لهذا النزاع الذي طال أمده فهذا يرجع إلى سببين أساسيين : أولا نضال الشعب الافريقي ذاته ، وهو النضال الطويل البطولي القائم على التضحية بالذات ، ودعم المجتمع الدولي لحركة التحرير الوطني لجنوب افريقيا ومطالبته بالقضاء على الفصل العنصري .

إن محاولة الدعوة لفكرة إمكان تقليل التضامن مع حركات التحرر أو تخفيف الضغط الدولي على نظام الفصل العنصري يمكن أن تعيق التسوية السلمية لهذه المشكلة وأن تؤدي إلى نتائج عكسية . ولهذا السبب يرغب وفدي في الإعراب عن اتفاقه مع التعقيبات الواردة في الوثيقة A/44/972 المقدمة من جانب مجموعة الدول الافريقية ردا على تقرير الامين العام . وينبغي أن نقول بكل صراحة إننا نشاطر القلق الافريقي إزاء صياغات معينة وردت في تقرير الامين العام وإزاء إغفال التقرير لنقاط معينة . ونرى أننا ينبغي أن نرفض أي محاولة للتسامح مع نظام الفصل العنصري . إن الفصل

العنصري لا يصح التفاوض عليه بل ينبغي القضاء عليه ، ويتعين علينا جميعا أن نقوم بما تعهدنا القيام به للقضاء على ذلك النظام .

يبين تقرير الأمين العام كيف أن موقف بعض أعضاء المنظمة لا يتمشى في واقع الأمر مع التزاماتها . ويكفي النظر إلى التعليقات الواردة في الفقرة ٦-١ من الورقة الافريقية تعبيرا عما تشعر به من قلق عميق لكون عضو في هذه الجمعية قد رفع الجزاءات ، الأمر الذي يعد انتهاكا صارخا لنص وروح الإعلان المعتمد بتوافق الآراء .

وثمة ردود أخرى واردة في تقرير الأمين العام تبين أيضا أن الالتزام بالإعلان الذي اعتمدناه هنا لا يتجلى بنفس القدر من الجميع . كما أود أن أوضح أنه في الوقت الذي تجتمع فيه هذه الجمعية العامة لمناقشة هذه المسألة ، نشهد كذلك حالة غريبة تهدد البشرية بخطر بالغ ، حالة تفرض تحديا كبيرا على منظمتنا وأقصد الصراع في الخليج الفارسي ذلك الصراع المؤسف الذي اضطر منظمتنا ، عن طريق مجلس الأمن ، إلى اتخاذ تدابير بالغة الشدة يحتم مجلس الأمن تنفيذها .

ونعتقد أنه من عين الصواب أن يحاول مجلس الأمن أن يحاول الاضطلاع بمسؤوليته حيثما تعرض السلم والأمن الدوليان للخطر أو الانتهاك . بيد أننا لا نقبل النهج الانتقائي حيال تنفيذ مبادئ الميثاق . وأود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى أنه في حين أننا ، من ناحية ، نبرهن على فعالية تطبيق الجزاءات ونعمل على تنفيذها ، ينبغي ، من ناحية أخرى ، أن نلاحظ أن حظر الأسلحة المفروض على جنوب افريقيا بمقتضى قرار مجلس الأمن ٤٢١ (١٩٧٧) لم يلق نفس الاهتمام والعناية من جانب منظمتنا . إن اللجنة التي أنشأها المجلس لرصد تنفيذ تلك الجزاءات تمر في الوقت الحالي بمرحلة حرجة ، إذ تجد نفسها غير قادرة على العمل تقريبا ؛ فالرغبة الحقيقية في ضمان تنفيذ هذه الجزاءات وسائر التدابير التي تعهدت الجمعية العامة بتنفيذها لم تتجل من قبل الجميع على حد سواء .

وأخيرا أود أن أوضح أن بعض جوانب الإعلان وبرنامج العمل المعتمدين من هذه الجمعية بتوافق الآراء تُنتهك بوضوح وعلى أساس يومي . وأتلو أحد الالتزامات المطلوبة هنا من الوثيقة المطروحة علينا للنظر فيها . وهذا نصه :

"تقديم ما تطلبه حكومتا أنغولا وموزامبيق من مساعدة لضمان السلم لشعبيهما ، وتشجيع المبادرات السلمية المتخذة من قِبل حكومتي أنغولا وموزامبيق والرامية إلى تحقيق السلم وتطبيع الحياة في بلديهما" . (A/44/960 ، ص ١٤٨)

وهذه الفقرة ، إذا ما فهمناها على النحو السليم ، مُلزِمة أيضا لحكومة الولايات المتحدة الامريكية ، بيد أنه من الواضح أن تلك الحكومة لم تؤيد مبادرة السلم التي تقدمت بها أنغولا وموزامبيق كما أنها لم تتوقف عن محاولتها تشجيع عدم الاستقرار في أنغولا .

وفي الختام ، أود يا سيادة الرئيس أن أذكر أنه يجدر بجمعيتنا أن تؤكد من جديد كل ما جاء في الاعلان وبرنامج العمل ، وينبغي لها أن تؤكد من جديد الحاجة الى تنفيذه تنفيذا كاملا وفوريا . وعلينا أن نقرر بحزم أن الخطوات التي يتعين على جنوب افريقيا اتخاذها لتنفيذ هذا الاعلان لابد أن تكون خطوات نهائية ولا رجعة فيها ، كما نص على ذلك الاعلان المعتمد . ولا بد لنا أن نحث جميع الحكومات وجميع المنظمات الحكومية الدولية على الاحترام الدقيق لبرنامج العمل والاعلان . و لابد لنا أن نشترط بوضوح بأنه يتوجب على نظام جنوب افريقيا أن يهيىء ، دون تأخير ، الظروف المفضية الى المفاوضات باتخاذ جميع الخطوات المنصوص عليها في الاعلان ، وبخاصة تنفيذ التزامه بالتخلي عن أي تشريع قمعي قد لا يزال يقيد امكانية العمل السياسي أمام المنظمات الافريقية .

ونأمل أن تسهم دورة الجمعية العامة هذه في إظهار الالتزام الحقيقي من جانب المجتمع الدولي بالتأكيد من أن جميع الدول الأعضاء تحترم هذا الاعلان وبرنامج العمل الخاص به وتنفذها تنفيذا دقيقا .

السيد فوفولو (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس ، إن مملكة ليسوتو يسرها دائما أن تراكم تدافعون باستمرار عن قضية الحرية والعدالة . فما زلتم مصدر الهام كبير لنا.. انكم حقا موضع فخرنا واعتزازنا .

إننا إذ نركّز الانتباه على تقرير الأمين العام الذي أعد وفقا لما نص عليه الإعلان المعتمد بتوافق الآراء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، والمتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، يصبح من الجوهري والحتمي ان نخوض قليلا في تاريخ تطور الفصل العنصري ومن ثم في كل الأمور التي تصاحبه .

عندما أذن قانون جنوب افريقيا الصادر في عام ١٩٠٩ بمولد اتحاد جنوب افريقيا في عام ١٩١٠ فإنه سجل بداية لحقبة مأساوية أدت الى الوضع الراهن في جنوب افريقيا . ذلك أن السود وجميع الناس الملونين ، ما عدا المنحدرين من أصل أوروبي ، قد أخضعوا ، بصورة قاطعة وعن عمد ، إلى معاناة مستديمة في مسقط رأسهم . وقد تم

تحويل الافارقة عن عمد وإدراك إلى أجانب في أرضهم التي وهبهم إياها الله . فالافارقة لم يأتوا من أوروبا كمبشرين دينيين أو تجار أو مستكشفين أو استعماريين بحثا عن الثروة المادية والسيطرة على الشعوب الاخرى .

إن المعاناة الدائمة للسود في جنوب افريقيا هي من الناحية الجوهرية كفاح من اجل حق المولد . فالإنسان الافريقي ما فتئ يعاني من الإذلال وجميع صنوف الحرمان بسبب لون بشرته . لقد حُرم الإنسان الافريقي من حقه في تصريف شؤون حياته بحرية في بلاده ، وأخضع الى فيض من القوانين القمعية التي دُونت وصُنفت بوصفها سياسات الفصل العنصري . وهي السياسات التي لم تستهدف تدمير السود في جنوب افريقيا فحسب بل أيضا تدمير جميع السود في جميع أرجاء الجنوب الافريقي .

عندما كان "العالم المتمدين" غير حساس بعد للمعاناة المستديمة للسود في جنوب افريقيا ، قام شعب الهند العظيم بلفت نظر هذا الائتلاف العالمي الى شرور الفصل العنصري المدمرة في المنطقة . إن ضخامة التدمير الذي تلحقه سياسات الفصل العنصري بالقطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة مسألة معروف على الصعيد الدولي .

إن الفصل العنصري لم يكن قاسيا نحو السكان السود فحسب بل امتدت قسوته الى شتى الفئات العمرية وإلى الافراد من الجنسين أيا كانت منزلتهم الاجتماعية ، ما دام لون بشرتهم في تصوره غير أبيض . فقد أُزهقت أرواح بشرية نفيسة ودُمرت ممتلكات ، وأن من أصبحوا أغرابا في مسقط رأسهم ذاقوا هم وجيرانهم معاناة إنسانية يصعب وصفها . وبعد المظاهرات السلمية ضد الفصل العنصري ضمن حملات التحدي التي حدثت في الخمسينات من هذا القرن وغيرها ، أصبح القمع الوحشي هو القاعدة . إن الانسان الأسود أصبح منذ ذلك الحين في ألم جسدي وعقلي متصل .

لقد مضى العالم في عدم تقبله لفكرة أن الفصل العنصري في حالة هياج جامح الى أن قامت شرطة جنوب افريقيا ، التي يحلو لها أن تبقي إصبعها دائما على الزناد ، بقتل عشرات الاشخاص السود من أبناء جنوب افريقيا في مذبحة شاربفيل عندما

كانوا يسيرون في مظاهرة من مظاهراتهم السلمية احتجاجا على قوانين المرور العنصرية التي جعلت السود غرباء تماما في بلادهم . إن مذبحة شاربفيل التي ذهب ضحيتها الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال قد أطلقت العنان للتصاعد الحلزوني لعنف الفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي . إن الحظر والاحتجاز دون محاكمة والموت في السجن والترحيل والإعدام السياسي والفرار من أجل السلامة الشخصية ، كلها أصبحت أشياء مألوفة للمضطهدين ؛ كذلك ألحقت الغارات التي كانت تُشن عبر الحدود ضررا كبيرا بجميع البلدان في الجنوب الافريقي .

وحيث كان الجنوب الافريقي مشتعلا لم يتوقف العالم عن المشاركة والمناقشة واعتماد القرارات العديدة التي تدين وتشجب سياسات الفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي . وفي الواقع ، أن الصرخة الدولية ضد الفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي قد بدأت تنطلق عالية مدوية إثر معركة كويتو كوانافالي في أنغولا . إن الآثار السياسية المتسعة المدى لتلك المواجهة التاريخية مع قوى الفصل العنصري معروفة جيدا - فاليوم تقف ناميبيا بين ظهرانينا بوصفها بلدا حرا لا يزال يناضل لترتيب أموره الداخلية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية .

ومن المعروف جيدا يا سيادة الرئيس أن أطفال المدارس قد أرغموا على ترك بلدهم المحبوب في عام ١٩٧٦ وظلوا مشتتين في العالم أجمع حتى هذا اليوم بسبب استمرار سياسات الفصل العنصري . إن المعاناة المتصلة للسكان السود في جنوب افريقيا بسبب سَن قانون تسجيل السكان ، وقانون مناطق الجماعات وقوانين الأرض ، التي هي قوانين لا تزال قائمة ومعمولا بها في جنوب افريقيا ، قد تضمنت قتل البعض منهم وبتر أعضاء البعض الآخر وتحول غيرهم الى حالة العجز الجسدي الدائم .

وكنتيجة منطقية للفصل العنصري ، وإن تكن نتيجة مؤسفة ، ما برح المناخ السياسي والاقتصادي في جنوب افريقيا يتسم بالعنف . ومن هنا نرى حالة الطوارئ وكثرة التشريعات المخططة المرسومة للحد من النشاط السياسي في البلاد .

إن الإعلان الذي أدى إلى إعداد التقرير المعروض علينا واضح في رسالته وفي اتجاهه . ونحن نلاحظ بشعور بالتقدير أن الامين العام يضطلع بمهمته وفقا للإعلان . ونلاحظ بالمثل الاحداث السياسية التي وقعت في جنوب افريقيا منذ إصدار الجمعية للإعلان بتوافق الآراء .

ومع أن بعثة الامانة العامة للامم المتحدة انتهت إلى أن "جنوب افريقيا باتت على أعقاب عهد جديد" ، فإنه من الملاحظ أن العنف كنتيجة من نتائج الفصل العنصري لا يزال مستمرا ودائما في جنوب افريقيا . إن أعمال القتل المخزية التي ترتكب بين الاشقاء في ناتال لا تزال مستمرة دون هوادة ، وأعمال الإبادة قد انتشرت الآن إلى إقليم ترانسفال وإلى منطقة سويتو بصفة خاصة . ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يوافق على أن قفل المتظاهرين سلميا في سيبوكينغ في شهري آذار/مارس وتموز/يوليه من هذا العام يشير إلى وجود إمكانيات مشجعة لتفكيك الفصل العنصري .

إن الافراد الذين يعانون بصفة مستمرة بسبب لون بشرتهم ، وفقا لما يحدده الفصل العنصري ، لا يزالون ينزفون الدماء بشدة في سويتو ، وكاغيسو ، وفوسلوروس ، وويلكرم ، وأجزاء أخرى من جنوب افريقيا حيث لا تزال دعائم الفصل العنصري الرئيسية الثلاث قائمة . إن غبار الطرق المتربة المؤدية إلى مقابر السود لم يهدأ قط بسبب الاستمرار ، في الماضي وبالامس القريب وفي الحاضر ، في تطبيق تشريعات الفصل العنصري .

إن كون التطور الدستوري في جنوب افريقيا ، في المقام الاول ، حق سيادي مشروع لمواطنيها مسألة لا تقبل النقاش ، وحقيقة لا يماري فيها عاقل . وبالمثل ، فإنها حقيقة أيضا أن جماهير جنوب افريقيا التي لا ينقطع سيل دمائها تعي تماما أن تحررها إنما هو أساسا في يدها هي . لكن المذبحة الدائرة الآن ، التي ترتكب في ظل أجهزة إنفاذ القوانين المتقدمة القادرة ، لا يمكن أن يتسامح بشأنها ذوو الضمير الحي . وسيكون من غير الاخلاقي التسامح بشأنها . إن الهياكل الشرطية والعسكرية القائمة في جنوب افريقيا لا يمكن أن يتعذر عليها إنهاء عنف الفصل العنصري المتصاعد

الحالي لو توفرت الرغبة الحقيقية في ذلك لدى المسيطرين حاليا على أجهزة الدولة في البلاد .

إننا نهيب بالجمعية العامة ألا تتوانى في متابعة قضيتها النبيلة ، قضية ضمان القضاء التام الذي لا رجعة فيه على الفصل العنصري وآثاره المدمرة . وينبغي ألا تكون الخيرات الاقتصادية للمنطقة الشغل الشاغل لاي بلد ، إلى أن تتجلى المواقف الإيجابية لدى شتى الجماعات التي تتألف منها الحياة السياسية في جنوب افريقيا . ويجب أن يشجع الرئيس دي كليرك ، الذي انضم الآن علنا وبشكل يستحق الثناء إلى الكفاح في سبيل القضاء على الفصل العنصري ، على التعامل بشكل حازم مع زعماء المحافظين المتطرفين حتى ينبذوا عقلية الفصل العنصري . وينبغي للشرطة أن ترقى إلى مستوى المناسبة بانقاذ أرواح الشعب الاسود البريئة في جنوب افريقيا وممتلكاته . إن الجو السلمي هو الشيء الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى مناخ سياسي موات لتسهيل تحقيق الشروط المسبقة التي تحددت في توافق آراء الامم المتحدة بشأن الفصل العنصري وآثاره المدمرة .

إن مفهوم القبلية ليس له مكان في جنوب افريقيا . فقد تجاوز الشعب منذ زمن طويل تلك الاتجاهات والحركات الانفصالية . ولن ينجح مخططو ومثيرو الاختلافات القبلية . إن مآلهم الفشل . ولقد أكدت صحيفة "نيويورك تايمز" في عددها الصادر يوم ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، في الصفحة الرابعة ، أن أهل المنطقة انكروا أن الحرب كانت قبلية ، ونقلت عن امرأة قولها إن

"حيها يضم أفرادا من قبائل الهوسا والسوثو بل وحتى الزولو كانوا يعيشون معا في وئام" .

إن الإشارة إلى أن القبلية وراء المذابح الراهنة ، ليست فقط مضللة وإنما هي تنطوي كذلك على تشجيع للمحاولات الباطلة التي يقوم بها جهابذة عنف الفصل العنصري .

إن مشكلة جنوب افريقيا كفاح مشترك من أجل حق المولد . إنه كفاح من أجل الحرية والعدالة ، كفاح من أجل جنوب افريقيا موحدة غير عرقية ديمقراطية . إنه كفاح من أجل الاحترام المتبادل والتسامح والتراضي المتبادلين . إنه كفاح ضد الفقر

وسط الوفرة والغنى . إنه كفاح من أجل المساواة والعدل الاجتماعي ، من أجل تخصيص وتوزيع الموارد الطبيعية . إنه كفاح من أجل بقاء الأغلبية المضطهدة ذاته . إنه أساسا كفاح من أجل حقوق الإنسان .

إنه قبل كل شيء انتفاض نهائي كلي لاستئصال الفصل العنصري والقضاء عليه ، انتفاض يلتزم المجتمع الدولي بالقيام به .

ولن ننسى الدعوة التي وجهها إلينا نائب رئيس المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، السيد نيلسون مانديلا ، عندما خاطب المنظمة في شهر حزيران/يونيه الماضي . لقد اختتم بيانه بقوله :

"إن الشوط الذي لا يزال متعينا أن نقطعه غير طويل . ودعونا نقطعه سويا" (A/44/960 ، المرفق السادس ، ص ١٤٠)

السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم نيابة عن حكومة اليابان في هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة بشأن الفصل العنصري .

أود في بادئ الأمر أن أحيي الأمم المتحدة للدور الذي لا تزال تضطلع به للقضاء على التمييز العنصري وللنهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية . ونقدر بشكل خاص جهود المنظمة الثابتة التي لا تزال تبذلها للقضاء على الفصل العنصري منذ شهر كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي ، عندما اعتمدت الدول الأعضاء بتوافق الآراء إعلان الجمعية العامة بشأن الفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي .

وبهذه المناسبة ، أود أن أؤكد مجددا معارضة اليابان الحازمة الثابتة لجميع أشكال التمييز العنصري ، ولا سيما التمييز بأبغض صوره ، الفصل العنصري . إن أي مجتمع مستنير لا يمكنه التسامح بشأن التمييز العنصري . إن نظام الفصل العنصري ، الذي ليس سوى عنصرية مؤسسية ، يتجاهل القيم الإنسانية الشاملة ، وينتهك بشكل صارخ روح ميثاق الأمم المتحدة . ولذلك ، فإن من واجب المجتمع الدولي أن يتعاون من أجل القضاء الشامل عليه في أقرب وقت ممكن .

لقد اتخذت حكومة جنوب افريقيا منذ شهر شباط/فبراير من هذا العام سلسلة من المبادرات الجديرة بالذكر ، بما فيها الإفراج عن السيد نيلسون مانديلا وسجناء سياسيين آخرين ، ورفع الحظر عن المنظمات المناهضة للفصل العنصري ، مثل المؤتمر الوطني الإفريقي لجنوب افريقيا ، ورفع حالة الطوارئ عن البلاد فيما عدا بعض المناطق . وتلك التدابير تشكل تقدما حقيقيا نحو إلغاء الفصل العنصري .

وثمة خطوة رئيسية أخرى قطعت على طريق الحل السلمي للمشكلة ألا وهي موافقة المؤتمر الوطني الإفريقي ، إثر حواره مع حكومة جنوب افريقيا ، على وقف كفاحه المسلح . وبذلك أسهم المؤتمر في تمهيد السبيل لبدء مفاوضات جادة بشأن صوغ دستور جديد . وكان لدوري الرئيس دي كليرك ونيلسون مانديلا نائب رئيس المؤتمر الوطني الإفريقي أبلغ الاثر في تلك الجهود .

وإنه لشرف وامتياز لي أن أعلن هنا أن السيد مانديلا سيزور اليابان في أواخر تشرين الاول/أكتوبر تلبية لدعوة حكومتي . وأود أن أؤكد أن اليابان وجهت إليه الدعوة كجزء من جهودها الرامية إلى توسيع نطاق الحوار مع حكومة جنوب افريقيا ومع القادة السود في جنوب افريقيا . ومن ثم ، ترحب حكومة اليابان بزيارة السيد مانديلا الذي ما برح يسعى منذ إطلاق سراحه في شباط/فبراير الماضي ، إلى إلغاء الفصل العنصري عن طريق التفاوض .

وعلى ضوء التقدم المحرز في العام الماضي ، يؤسفنا بالغ الأسف أن العنف يتصاعد ، الآن ، في بعض أجزاء البلد . ولا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق لأن اندلاع أعمال العنف في الآونة الاخيرة يمكن أن يخلف آثارا خطيرة على مستقبل جنوب افريقيا حتى بعد إلغاء الفصل العنصري .

إن ما تبذله حكومة جنوب افريقيا من جهود إصلاحية أشاع في نفوسنا التفاؤل فيما يتعلق ببدء مفاوضات موضوعية في المستقبل . إلا أنه يجب اتخاذ مزيد من التدابير لإلغاء ما لا يزال ساريا من القوانين التمييزية والقمعية وذلك صونا للسلم . وسوف تواصل حكومة اليابان العمل على اقناع حكومة جنوب افريقيا بإلغاء تلك القوانين ونبذ سياستها القائمة على الفصل العنصري .

وختاما أود أن أعرب عن الأمل في إجراء مفاوضات موضوعية تشارك فيها جميع الاطراف المعنية ، بحيث يتسنى في القريب العاجل إقامة نظام ديمقراطي بحق في جنوب افريقيا تكفل في ظله للشعب بأسره المساواة في الحقوق والحريات الاساسية .

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فيما يتعلق بالبند ٣٨ من جدول الاعمال سيصدر بعد ظهر اليوم مشروع قرار تحت الرمز A/44/L.68 . وستتاح نسخ منه على طاولات التوزيع بعد الساعة الرابعة مساء . وسيجري البت في مشروع القرار هذا ، صباح يوم الاثنين ١٧ أيلول/سبتمبر .

أما عن البند ١١٤ من جدول الاعمال ، "زيادة فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزيهة" ، فأود أن أُعلم الاعضاء أنه ، بغية إفساح الوقت للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة للنظر في الآثار المترتبة على مشروع القرار A/44/L.67 في الميزانية البرنامجية ، ستبت الجمعية العامة في مشروع القرار المذكور ، أيضا ، صباح يوم الاثنين عقب النظر في البند ٣٨ من جدول الاعمال مباشرة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥